

الفصل الاول

المهمة تناط بالمتخصصين في المنطقة؛

المصالح القومية، إنتاج المعرفة، ظهور شبكة غير رسمية

في عام ١٩٤٧، نشر إي . إيه. سبايزر من جامعة بنسلفانيا، دراسة عامة عن الشرق الأوسط ومصالح الولايات المتحدة هناك، ذهب سبايزر في كتابه «الولايات المتحدة والشرق الأدنى» إلى أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأدنى ينبغي أن تقوم على فهم دقيق للأحوال الاجتماعية والسياسية في المنطقة. سعى إلى خلق مساحة لمجموعة جديدة من المشاركين في العملية السياسية، زاعماً أن «مهمة التزويد بالمعلومات الضرورية عن المشهد الخارجى أصبحت منأطة بالمتخصصين في المنطقة الذين يسهمون في الإمداد بالاستخبارات الأساسية وبعالوجهنا ويقومون بتحديثها. وفي الوقت المناسب، توضع هذه المادة في متناول هؤلاء الذين يضعون أطر السياسة الخارجية». ثم يمضى ليقر بأنه يعلم بوجود «مراحل وسيطة» بين المحليين وصناع السياسة، وأن السياسة «قد لا تعكس دائماً أفضل آراء المتخصصين ورؤاهم». وعلى الرغم من ذلك، كما يذهب سبايزر «فإن النتيجة النهائية تعتمد إلى حد كبير على مقدرة المحللين في جميع المراحل وكفاءتهم».

دعا سڤايزر إلى أن يبدأ الخبراء الإقليميون فى الاضطلاع بدور حاسم فى تطوير السياسة حيث إنه وجد أن الأمريكين يجهلون الشرق الأوسط بدرجة مفاجئة، وجَزَم بأن الولايات المتحدة تفتقد إلى «رجال ونساء مدربين ونوى خبرة يتعاطون مع التزاماتنا المتنامية فى المنطقة.. وفيما ظلت مصالحنا ورهاناتنا فى المنطقة تتنامى باطراد فى السنوات الأخيرة لم يخضع النظام الذى يجرى فى ظله العمل الضرورى عن المنطقة لأى توسع أو تحديث مواز».

أسرع سڤايزر لىبين عدم تحميله وزارة الخارجية أو أية تنظيمات بعينها مسئولية هذه الأوضاع، وزعم بدلا من ذلك أن «العيب يكمن فى النظام لا فى الأفراد» حيث اعتقد أن مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة قبل الحرب لم تكن تتطلب مجموعة من المتخصصين رفيعة التأهيل، وحتى لو أنها تطلبت ذلك، فقد

كانت اللغات شرق الأوسطية صعبة التعلم، والتنقلات السريعة بين العاملين إلى داخل المناطق وخارجها تعيق تطوير مثل هذه المجموعة.

وفي معرض دعوته إلى تبني منهج جديد في دراسات الشرق الأوسط بالولايات المتحدة، وجه سبازير نقده إلى نمط إنتاج المعرفة المتخصصة ونظامه الذي يمثله هو. كان إفرام أفيجدور سبازير، الذي وُلِدَ عام ١٩٠٢ فيما يعرف اليوم بأوكرانيا، قد جاء إلى الولايات المتحدة عام ١٩٢٠ لدراسة العبرية القديمة. ثم بعد أن حصل على درجة الماجستير من جامعة پنسلفانيا، ودرجة الدكتوراه من كلية دروسى، انضم إلى هيئة التدريس بجامعة پنسلفانيا وظل هناك طوال مدة عمله كأركيلوجى، ومتخصص فى فقه اللغة ويبحث فى الدراسات السامية. تُمثّل إنجازة الأكاديمى المميز فى مشاركته فى سلسلة من الحفريات فى العراق فى ثلاثينيات القرن

العشرين وكتابة التقارير عنها. أثناء الحرب العالمية الثانية، أتى بخبرته في الشرق الأدنى القديم إلى واشنطن دي سي، حيث عمل رئيساً لقسم الشرق الأدنى لفرع «الأبحاث والتحليلات لمكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS)». وهناك تولى الإشراف على جيه. سي. هورويتز الذي أصبح فيما بعد شخصية بارزة في الدراسات شرق الأوسطية لفترة ما بعد الحرب، وعمل معه عن كثب في استخبارات زمن الحرب وفي شنون التخطيط. كان عمل سبائزر في OSS هو ما أدى به إلى إصدار كتابه «الولايات المتحدة والشرق الأدنى» الذي مثل أحد أول تقييمات ما بعد الحرب لدور الولايات المتحدة الجديد بالمنطقة. وفي هذا الكتاب، وعلاوة على مناداته بوجود وجود سلالة جديدة من المتخصصين في المنطقة، فقد حث الولايات المتحدة على قبول سطوتها الكوكبية الجديدة وتخصيص الموارد اللازمة لتطوير سياسة واقعية مقبولة إقليمياً ومستقلة عن التأثيرات والهيمنة البريطانية والسوفييتية.

يمدنا هذا الفصل بالسياق اللازم لتقييم مزاعم سبائزر حول إنتاج المعرفة عن الشرق الأوسط واستهلاكها في الولايات المتحدة. يتفحص كيف أوضحت المنطقة تميزاً على أنها ضمن مصالح الولايات المتحدة المهمة وتبعات هذا التصنيف بالنسبة لإنتاج المعرفة عن المنطقة ونوع الخبرة اللازمة ابتداءً من سنوات القرن العشرين الأولى وحتى منتصف ستينياته. يبدأ بسرد كيفية ظهور مجموعة جد محدودة من «الخبراء» العلمانيين الأكثر «مهنية» طوال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين. وفيما ظلت الجماعة الراسخة من المبشرين ورجال البر تحتفظ بصوت قوى في شنون الشرق الأوسط، إلا أن الأكاديميين ومسؤولي الحكومة، والصحفيين الذين كانوا يركزون على الشئون الدولية السياسية والاستراتيجية أضافوا صوتهم أيضاً. شهدت ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين بخاصة اهتماماً متزايداً بالمنطقة فيما اجتذبت صناعة النفط الدولية الصاعدة والحرب العالمية الثانية مزيداً من الأشخاص والموارد لدراسة الشرق الأوسط. في البداية، حاول ورثة قدامى

المبشرين والمختصين في الشرق الأدنى القديم والمستشرقين من الولايات المتحدة وأوروبا سد الحاجة لهذا الطلب المتنامي على معرفة الشرق الأوسط المعاصر. ثم بعد ذلك، وفرت الحرب العالمية الثانية والسنوات المبكرة للحرب الباردة السياق الذي من خلاله دعا سبايزر وآخرون إلى «توسيع وتحديث» نظام إنتاج المعرفة عن الشرق الأوسط. وفي استجابة لتلك الدعوات ظهرت شبكة عبر/ دولية اكتسبت بتزايد صبغة بيروقراطية ومؤسسية من المختصين في الشرق الأوسط الحديث على الرغم من أنها ظلت غير رسمية واعتمد هؤلاء المختصون الجدد بدرجة كبيرة على اهتمامات الأمن القومي الأمريكي من أجل الحصول على التمويل، وتوضيح المصالح الجوهرية للولايات المتحدة في المنطقة. ثم يُختتم الفصل بتأمل مجال دراسات الشرق الأوسط واستخدام الحكومة الأمريكية للأبحاث الأكاديمية من وجهة نظر ستينيات القرن العشرين، أي حينما ظهرت تقييمات جهود تلك الشبكات للمرة الأولى.

الاستراتيجيون، والمستشرقون ومشكلة العروض من المعرفة والطلب عليها:

إن الأمريكيين الذين تخيلوا الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أو زاروه فعلوا ذلك في سياق سياسى نولى كان أخذاً في التغير سريعاً. تحدث ألمانيا الصاعدة، التي كانت قد توحدت مؤخراً، السطوة البريطانية والفرنسية في أوروبا، فيما كشفت حرب عام ١٩٠٥ بين روسيا واليابان عن ضعف اليابان والقوة المتنامية لروسيا. وفي الوقت ذاته، عملت الإمبراطوريات الأوروبية المعتدية ومعها عدد من المشاكل الداخلية على إضعاف الإمبراطورية العثمانية التي كان اقتصادها قد تنامى بدرجة كبيرة طوال القرن التاسع عشر، إلا أن هذا النمو كان يتوقف على اندماجها المتزايد في الشئون الأوروبية. من ثم، فبحلول ثمانينيات القرن العشرين كانت الإمبراطورية العثمانية ومصر قد أفستا وأصبحتا تحت رحمة الدائنين الأوروبيين؛ فيما تحدث أيضا القوى

القومية المتنامية الحكم العثماني من الداخل، وبلغت تلك الأوضاع ذروتها في ثورة تركيا الفتاة التي أطاحت بالسلطان عبدالحميد الثاني. وبعد الحرب العالمية الأولى لم يعد ثمة إمبراطورية عثمانية، حيث حلت محلها تركيا الأصغر كثيرا، فيما اكتسبت بريطانيا وفرنسا، بتفويض من عصبة الأمم، حق التحكم في المناطق العثمانية السابقة بالعراق وشرق الأردن، وفلسطين وسوريا ولبنان. في غضون هذا، كانت الولايات المتحدة في سبيلها للصعود. ففيما تشظت الإمبراطورية العثمانية وتحلت، أقامت الولايات المتحدة أول إمبراطورية عبر/ قارية لها، أتبعها بإمبراطوريتها الكاريبية وعبر/ المحيط الهادئ. وفيما أفلس العثمانيون ومصر، تنامي اقتصاد الولايات المتحدة بمعدل غير مسبوق ليصبح أكبر اقتصاد في العالم. ورغم تعرضه لبعض العثرات، وببداية الحرب العالمية الأولى، كان قد تجاوز اقتصاد بريطانيا واقتصاد ألمانيا مجتمعين. أما الحرب نفسها، فقد أوضحت قوة اقتصادية متزايدة للولايات المتحدة، حيث أنهى البلد الحرب وقد أصبح أكبر بلد دائن في العالم.

لم يتعاط المبشرون، وكتاب الأسفار والمتخصصون في الشرق الأدنى القديم الذين هيمنوا على نقاشات الولايات المتحدة لـ «المشرق» في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، لم يتعاطوا بصراحة ووضوح مع تضمينات تلك التطورات. أنيطت المهمة بطبقة علمانية جديدة من الاستراتيجيين، ومفكرى السياسة الخارجية، والصحفيين وبيروقراطى الحكومة، طبقة كانت قد ظهرت في بداية القرن العشرين. بيد أن الحرب العالمية الأولى وما أعقبها، والسعى إلى إتاحة احتياطات المنطقة الوافرة من البترول، كشفت عن أن المعروض من المتخصصين المؤهلين للتعليق على شئون الشرق الأوسط المعاصر، لم يكن كافيا لسد الطلب المتزايد على مثل هؤلاء الأفراد. هنا خطأ، من تلك الفجوة، ورثة قدامى المبشرين والمستشرقين الذين تخيلوا المنطقة من خلال الأطر التأويلية المقدسة التي كانوا قد تدربوا عليها وعاشوا

داخل حدودها. وهكذا، وببداية الحرب العالمية الثانية، كانت طبقات من أشكال جديدة من المرجعية والاهتمامات قد أضيفت إلى الروايات الموجودة، المقدسة منها والعلمانية، للأكاديميين والمغامرين والمبشرين والمستشرقين.

كان المنظر البحري ألفرد ثاير ميهان أول الأمريكيين الذين ربطوا بين هذه التطورات الكوكبية الجديدة من خلال الفكر المنهجي والكتابة عن العلاقة السياسية والاستراتيجية بين الولايات المتحدة وباقي العالم. نشر ميهان العديد من الكتب والمقالات التي أكدت على دور القوة البحرية في الشؤون الدولية، وكانت إحدى القوى الفكرية الرئيسية الدافعة لتوسع الولايات المتحدة عبر البحار في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كان ميهان يؤمن إيمانا راسخا بسمو العرق الأنجلو ساكسوني، وزعم أنه بمرور الوقت، ومن خلال حماس المبشرين والإجراءات الحكومية، سيكون بوسع مزايا المشروع الأمريكي المقدس والعلماني الانتشار بالخارج، والوصول إلى آسيا بخاصة.

كانت آراء ميهان عن المنطقة التي سرعان ما أطلق عليها مصطلح «الشرق الأوسط»، [كان هو من نحت هذا المصطلح]، والتي كان قد زارها في عامي ١٨٦٧ و١٨٩٤، كانت آراؤه ذات مركزية بالنسبة للمدركات الجديدة عن المنطقة وتركزت على الاهتمامات العلمانية بالتقابل مع المقدسة. في كتابه «مشكلة آسيا» عام ١٩٠٠، حدد ميهان مكانا يقع بين خطي عرض ٣٠ و٤٠ شمالا ويمتد من حوض البحر المتوسط في الغرب إلى كوريا في الشرق - وهي منطقة أسماها «وسط آسيا». زعم ميهان أن «داخل تلك الحدود تقع الأراضي محل الجدل والمنتازع عليها»، منطقة ستكون موضع التنافس الدولي طوال المستقبل المنظور. كانت منطقة «وسط آسيا» تتكون من جزئين شديدي الأهمية: النصف الشرقي الثرى بالموارد، والنصف الغربي الذي يضم خطوط الاتصال والسفر - قناة السويس، البحر الأحمر، والخليج الفارسي إضافة إلى أي خطوط حديدية بزية محتملة - وكلها

ضرورية من أجل الوصول شرقاً. لم يكن مهان آنذاك على علم بالاحتياجات النفطية الهائلة والتي كان لها أن تجعل ذلك الجزء الغربي بالغ الأهمية طوال سنوات القرن العشرين الباقية. اعتقد أن روسيا وبريطانيا هما المتنافسان الأساسيان على التحكم في المنطقة، لكنه رأى أيضاً أن تواجد الولايات المتحدة الجديد في القلبين، واقتصادها المتوسع وسطوتها الدولية المتزايدة تمنحها رهانات متنامية على حصص تتحكم فيها بالمنطقة، ورأى أيضاً أنه من حسن الحظ أن للولايات المتحدة وبريطانيا آراء ومصالح مشتركة ومتماثلة في المنطقة وأن بوسع بريطانيا الدفاع عن تلك المصالح. بيد أن مهان حذّر من أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون على وعى واهتمام متنامٍ بمن يتحكم في وسط آسيا، وبخاصة في نقاط الوصول وخطوط الاتصال التي يضمها النصف الغربي من المنطقة وأن تستعد للدفاع عن مصالحها هناك إذا اقتضى الأمر.

قام مهان، في مقال كتبه عام ١٩٠٢ بدورية ناشونال ريفيو، بتتقّيح أفكاره حول تلك المساحة الواسعة الغامضة التي أسماها «وسط آسيا»، رأى في ذلك المقال الذي عُنونه «الخليج الفارسي في السياسة الدولية» أن الخليج الفارسي بدا كـ«إحدى نهايات خط سكة حديد مستقبلي متوقع يصل بين المحيطات» خط مقدر له أن يصبح أحد الروابط... في سلسلة من (خطوط) الاتصال بين الشرق والغرب، بديلاً عن الطريق المائي من خلال قناة السويس والبحر الأحمر». في هذا المقال أيضاً أعاد مهان تسمية المنطقة وأشار إلى «الشرق الأوسط، إذا كان لي أن أتبنى مصطلحاً لم يسبق لي وأن رأيتُه أبداً»، في كتاباته المبكرة، كان مهان قد حدد البريطانيين والروس على أنهما المتصارعان الرئيسيان على التحكم في المنطقة، لكنه ذكر أن جميع البلاد ذات التوجهات التجارية لها مصلحة في الإبقاء على سبل مستقرة آمنة للوصول إليها. علاوة على ذلك، رأى مهان أنه من الضروري، ونظراً لأن روسيا تستطيع الوصول إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادي من خلال خط سكة

حديد سيبريا الخاص بها، ولأن لبريطانيا مصالح حيوية في الهند ومصر، وأيضا في آسيا بعامة، فمن الضروري لبريطانيا إحكام تحكمها في المنطقة، هذا على الرغم من أن ألمانيا الصاعدة تلوح في الأفق، وتقوم بإنشاء خطها الحديدي في منطقة الرافين، مما قد يهدد تسيد بريطانيا البحري. لذا أعلن ميهان أن «على بريطانيا أن تبقى دائما على قوة بحرية عظمى، تلك القوة التي يتوقف عليها كل شيء يخصها»، وعلى الأمريكيين دعم القوة التي نشرها البريطانيون «في الخطوط العامة المتصلة بمصالحنا» في الشرق الأوسط. وهكذا، وعلى الرغم من أن ميهان لم يُجزم بحق مباشر في المنطقة تطالب به الولايات المتحدة، فإنه أكد على وجود روابط بين مستقبل مصالح الولايات المتحدة هناك وفي آسيا بعامة، وبين الحفاظ على الهيمنة البريطانية في المنطقة.

وإذا وضعنا «الخليج الفارسي في السياسات الدولية» في سياق كتابات ميهان الأخرى، نجد أن هذا المقال يدعم الأساليب التي كانت موجودة لتخيل «المشرق» فيما يضيف أيضا طبقة أخرى إلى تلك التخيلات. وإذا ضمنا المقال إلى معتقدات ميهان الذائعة التي نص عليها سابقا حول سمو الحضارة الأنجلو ساكسونية نجد أنه يدعم الإطار التبشيري المقدس والاستشراقي في الانحطاط والخلاص بأن يُعَيَّن المنطقة موقعا للتوسع الأمريكي في المستقبل. بيد أن إعادة تسميته للمنطقة بـ «الشرق الأوسط» وتركيزه على قيمتها السياسية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة، بدلا من التركيز على الشعوب والثقافات بالمنطقة، يضيف عليها مباشرة دلالة جغرافية وسياسية تتسق مع رؤية الولايات المتحدة البارزة عن العالم ككل. علاوة على ذلك، فإن ميهان من خلال عرضه مادته بأسلوب أكاديمي علماني ادعى أنه يقوم على الملاحظة المستقلة الموضوعية، فقد دفع قدما بالعملية التي كان أول من بدأها هم المتخصصون الأكاديميون في الشرق الأدنى القديم الذين زعموا لأنفسهم الخبرة والمرجعية.

بُعِيد كتابة مهان عن أهمية الشرق الأوسط المتنامية، سرعان ما اضطلعت وزارة الخارجية، والتي كانت قد أصبحت بيروقراطية ومهنية بتزايد، بمهمة إعادة تخيلها الخاص للمنطقة بصفتها منطقة مصالح اقتصادية واستراتيجية متناهية للولايات المتحدة. كانت، ومنذ توقيع الولايات المتحدة معاهدة تجارية مع العثمانيين عام ١٨٢٠ والتي أدت إلى إنشاء مفوضية لها بالأسنانة، كانت عدة مكاتب تجارية قد أنشئت على مدى العقود التالية في أرجاء الإمبراطورية بما في ذلك مكاتب في القاهرة وفارس. لكن موظفي الهيئات الأجنبية سيئى الإعداد هؤلاء والذين كانوا يعانون من ضعف روايتهم، عبّروا عن استياء متصاعد من عدم قدرتهم على حماية المصالح المتوسعة للولايات المتحدة في أرجاء العالم. وكتبعة لذلك، عملت وزارة الخارجية على تلقيهم تدريب أكثر مهنية وتعويضهم ماديا علاوة على إقامة بنية تنظيمية منهجية لهم. وعلى الرغم من أنها أنشأت قسما لشئون الشرق الأدنى في عام ١٩٠٩، إلا أن المنطقة التي كان ذلك القسم مسئولاً عنها ظلت متسقة، ووفقاً للمؤرخ فليب بارام، حيث ظل القسم يتعاطى مع مصالح الولايات المتحدة في «الإمبراطوريات العثمانية والروسية والألمانية والنمساوية/ الهنغارية، إضافة إلى إيطاليا، واليونان، والبلقان والحبشة، وفارس، ومصر ومستعمرات بريطانيا وفرنسا في حوض البحر المتوسط». بيد أن سلسلة من إعادة التنظيم على مدى السنوات الخمس وثلاثين التالية نتج عنها إنشاء مكتب لشئون الشرق الأدنى وإفريقيا عام ١٩٤٤ ثم تم تقسيمه بعد ذلك إلى ثلاثة أجزاء: شئون الشرق الأدنى، شئون الشرق الأوسط، وشئون إفريقيا. كان قسم الشرق الأدنى يتعاطى مع تركيا والعراق وفلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان ومصر والسعودية وبقاى شبه الجزيرة، علاوة على اليونان. وتعاطى قسم شئون الشرق الأوسط مع أفغانستان، بورما، جزيرة سيلان والهند وإيران. وفيما تعمقت مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية اعتمدت على «مركز الإمدادات» البريطانى بالقاهرة لإرسال مزيد من

الرجال والمواد إلى شمال إفريقيا وجنوب أوروبا وشبه الجزيرة العربية وبقية أنحاء ما كان يعرف سابقا بالشرق الأدنى. وهكذا، أصبح «الشرق الأدنى»، و«الشرق الأوسط» جوهريا مصطلحين قابلين للتبادل في التخيلات البازغة عن المنطقة الشعبية والمتخصصة معاً.

وعلى الرغم من أن أول إعادة تنظيم قامت به وزارة الخارجية كان قد حدث قبل الحرب العالمية الأولى ببضع سنوات، إلا أن «الخبراء» الأمريكيين لم يضطلعوا بتحليل مستدام للمنطقة التي كانت قد غدت تعرف بالشرق الأوسط إلا أثناء الحرب وبعدها مباشرة. جذبت القضايا المتعلقة بما ينبغي فعله بمناطق الإمبراطورية العثمانية السابقة، والحاجة المتنامية للنفط واحتمال وجوده بوفرة في الشرق الأوسط، والتوترات بين العرب واليهود في المنطقة، جذبت اهتماماً متزايداً. بيد أن المشكلة تمثلت في افتقار الولايات المتحدة لمجموعة من المتخصصين مؤهلين للتعليق على الشؤون الراهنة لتلك المنطقة. من ثم، تُرك الأمر للمتخصصين في الشرق الأدنى القديم، والعاملين بالتبشير، والمستشرقين، والمتخصصين من مجالات أخرى لإعادة قولبة أنفسهم كخبراء في الشرق الأوسط المعاصر.

جاءت الفرصة الأولى لفعل هذا مع إنشاء تنظيم «التقصي The Inquiry»

وكان مجموعة سرية من الأكاديميين وصناع السياسة وأفراد غيرهم أنيط بهم التخطيط لما بعد الحرب. ظهرت تلك المجموعة نتيجة مقترحات مختلفة عديدة للتخطيط لاتفاقية سلام بعد الحرب تم تداولها في الأوساط الحكومية. في عام ١٩١٧، أصدر الرئيس ويلسون أوامره إلى أقرب مستشاريه، الكولونيل إدوارد هاوس، بتجميع عدد من الخبراء كي يبدأوا عملية التخطيط في سبتمبر من العام ذاك، وأناط هاوس صهره سيدنى ميزس بالمسؤولية. كان اختيار ميزس، الذي كان فيلسوفاً في الدين ولم يكن قد تلقى أى تدريب في السياسة الدولية، لقيادة تلك المجموعة، كان تجسيدا للكيفية التي كان من المرجح إدارة ذلك التنظيم بكامله كما

أوضح العدد جد المحدود من المعروض من المتخصصين الحقيقيين المديرين على العمل على القضايا السياسية الدولية فى أمريكا فى بدايات القرن العشرين. افترض هاوس أن ميزس سيتمكن من إدارة البنية شبه الأكاديمية التى سيكتسبها تنظيم Inquiry لأنه كان عميدا فى جامعة تكساس ورئيسا لها. كان الشخصية الإدارية الرئيسية الأخرى هو وولتر ليمان والذى كان ويلسون بنفسه قد عينه ليكون أمينا عاما للتنظيم يدير عملياته من يوم إلى آخر. جذب التنظيم أفرادا من مؤسسات أكاديمية متنوعة وبخاصة جامعات الشمال الشرقى النخبوية، وأيضا المنظمات ذات التوجهات البحثية مثل مؤسسة كارنيجى. كما اعتمد بدرجة كبيرة على جمعيات أكاديمية مهنية مثل جمعية الاقتصاد الأمريكية، والمجلس القومى للخدمات التاريخية وهو أحد أفرع الجمعية التاريخية الأمريكية التى أنشئت فى إبريل عام ١٩١٧ من المؤرخين الذين كانوا يقدمون خدماتهم للحكومة أثناء الحرب. اتخذ تنظيم Inquiry مكتبة نيويورك العامة مقرا له فى البداية ثم بعد أن أصبح أكبر من أن تستوعب المكتبة أعضاءه أثناء اجتماعاتهم، انتقل إلى الجمعية الجغرافية الأمريكية.

توزع العاملون بالتنظيم على أقسام أنيط بها مهام على أساس من الموضوعات والمناطق الجغرافية وكان من بينها قسم غرب آسيا، وعلى الرغم من أن الأعضاء كانوا يتغيرون من أونة لأخرى، إلا أنه كان ثمة عشرة موظفين تقريبا يتلقون رواتب منتظمة ويعملون على المنطقة الممتدة من البحر المتوسط وحتى التبت ومنغوليا. و من بين كل هؤلاء الأفراد، يشير أى إحصاء سخرى إلى أن عدد من كان له أية معرفة بالمنطقة المناط بهم دراستها لم يتجاوز النصف بأية حال، وأن غالبية هؤلاء الباحثين كانوا قد عملوا على التاريخ القديم أو الكلاسيكى أو عصر الأوسطى. كان أحد أعضاء المجموعة متخصصا فى تاريخ أمريكا اللاتينية، والآخر فى أنثروبولوجى سكان أمريكا الأصليين، وكان لعضو ثالث اهتمام عام بالتأثير المجتمعى

للجغرافيا. بالطبع، كان هناك باحثون آخرون مثل جورج لويس بير مؤرخ الكولونيالية والإمبريالية. وكانوا قد وُضِعوا في أقسام أخرى (قسم إفريقيا في حالة بير) لكنهم عملوا على قضايا أدت بهم للتعاطى مع الشرق الأوسط. وفي النهاية، كان ثمة عدد كبير من الباحثين المساعدين لا يتلقون أجورا، بعض منهم كانوا أكاديميين، فيما أتى آخرون من خلفيات تبشيرية أو كنسية. وككل، لم يكن هناك سوى عدد جد محدود ممن عملوا بتنظيم Inquiry يمكن تصنيفهم خبراء في السياسة الدولية المعاصرة، ولم يتعاط سوى حفنة من هؤلاء مع الشرق الأوسط بأى أسلوب ذى معنى.

من ثم، يمكن القول إن عمل Inquiry كان يعكس الأهمية المتزايدة للشرق الأوسط في فكر صناع السياسة والمستشارين الأمريكيين، وأيضا التدريب غير الكافي الذى تلقاه هؤلاء الأفراد وغير الملائم للمهمة التى أنيطت بهم. وفقا للمؤرخ لورانس جلفلاند، تركزت حوالى نصف مجموع التقارير التى كانت تكتب عن القضايا الإفريقية والآسيوية ومنطقة المحيط الهادى، تركزت على الشرق الأوسط: بيد أن عددا جد محدود من التقارير هو الذى تضمن أى تحليلات جادة تفيد فى الإعدادات لما سوف يكون أكثر تفاوضات السلام أهمية فى التاريخ. يذكر جلفلاند أنه «فى أحوال كثيرة كانت المصادر التى استندت إليها تلك التقارير هى دوائر المعارف، ومواد المبشرين والكتيبات الإرشادية، وإحصائيات التجارة الخارجية، والمعلومات المستمدة من الأحاديث الشخصية، والشائعات» ونادرا ما كان كتاب تلك التقارير يبذلون أى جهد أو وقت لإخضاع مصادره للنظرة النقدية.

من ثم، نجد أنه ليس من المستغرب، مع أخذ خلفية أعضاء مجموعة جنوب آسيا فى الاعتبار ونوع التدريب الذى كانوا قد تلقوه، أنهم تمسكوا بالرواية السائدة التى من خلالها كان الأمريكيون قد تخيلوا المنطقة طوال القرن التاسع عشر. كانت تعليقاتهم السلبية عن شعوب المنطقة، والممارسات الاجتماعية/ الثقافية ومختلف

البُنى فى المنطقة من الأمور البديهية. وفقا لأحد التقارير، فقد كان الأكراد «شهوانيين، ممتعضين، موتورين، متأمرين وخونة، يصلحون لأن يكونوا جنودا أشداء لكنهم سيئون كقادة. كما أنهم يتميزون بالنهم والأنانية؛ وهم متسولون وقحون، لديهم نزوع هائل نحو السرقة». وصف تقرير آخر الأتراك بأنهم «غير متسقين دائما» نزاعون لـ «التفكير غير المنطقى» ونقدتهم بأسلوب مضمّر فيما بدا وأنه يمتدحهم: «إن ٢٠٪ من الصبية الأتراك أختيار بدرجة أن شخصياتهم كانت تنمو باتجاه الخير فى نقاط معينة حتى حينما يكون على هذا النمو أن يسير فى توجه مضاد للأحقاد والتوجهات القومية»، بل إن عنوان تقرير آخر أوضح المقصود بهذا بأسلوب أكثر فظاظة. «الحكومة التركية - تحليل لشروطها المتأصلة».

سنتفحص فحوى عمل Inquiry بما يتسق مع موضوعات فصول الكتاب اللاحقة ويتعلق بها، لكن من الأهمية هنا أن نعى مجمل الدور الذى لعبه هذا التنظيم فى تخيلات الأمريكين للشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها مباشرة. كان Inquiry هو أول جهد منهجى ذى قاعدة عريضة بذله الأكاديميون وصناع السياسة الأمريكين للتعاطى بجدية مع سؤال ما كانته مصالح الأمريكين بالمنطقة ومع أفضل الأساليب لتحقيقها. أتى الأفراد الذين شاركوا فى تلك المحاولة معهم بنظرة القرن التاسع عشر المتميزة وأضفوها على جهودهم، تلك النظرة التى تسمها رؤى عن خلف المنطقة، وحس حاد عميق برسالة أمريكا المقدسة والدنيوية [العلمانية] فى العالم بعامه، وفى الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

أيضا، عمل تفعيل عصبية الأمم لأنظمة الانتداب فى أجزاء الإمبراطورية العثمانية السابقة على جعل الشرق الأوسط محورا لاهتمام كبير فى الولايات المتحدة فى الفترة التالية للحرب، وكجزء من هذه العملية، قام الرئيس وودرو ويلسون بتعيين وفد أمريكى يرأسه هنرى سى. كينج رئيس جامعة أوبرلين ورجل

الأعمال والبر تشارلس آر. كراين كى يجوبوا أنحاء المنطقة لتقييم المشاكل الناجمة عن تحلل الإمبراطورية العثمانية. ألقى تقرير تلك اللجنة الضوء على كثير من القوى السياسية والدينية والاجتماعية والتوترات بالمنطقة، بيد أن سؤال ما ينبغي فعله تجاه أرمينيا، حيث كان للمبشرين الأمريكيين تواجد كبير هناك وكانوا قد شهدوا المذابح التى ارتكبتها الأتراك فى حق الأرمن، كان سؤالاً أصبح موضع اهتمام ملح، وولّد جدلاً حول ما إن كان ينبغي للولايات المتحدة أن تضطلع بانتداب هناك تقرره عصبة الأمم. جذبت لجنة كينج - كراين أيضاً اهتماماً كبيراً بالصراع المتصاعد بين اليهود والعرب فى فلسطين، ذلك الصراع الذى كان له أن يتسبب فى أن تقع الولايات المتحدة فى شباك [مشاكل] الشرق الأوسط طوال ما تبقى من القرن العشرين وبعده. رأى كينج وكراين أنه لا يمكن فصل قضية فلسطين عن المعارضة المنتشرة فى أنحاء المنطقة لتوسع الكولونيالية الأوروبية هناك من خلال تفعيل نظام الانتداب. وعلى الرغم من أنه تم تجاهل «وصفة» التقرير للسياسة التى ينبغى اتباعها، إلا أن وجوده أوضح الحاجة إلى الوعى بالقضايا شرق الأوسطية، وأوماً إلى انتقال لتخيل الشرق الأوسط من خلال عدسات أكثر معاصرة.

كان الطلب الدولى المتسارع على النفط ملمحاً آخر مهما للسنوات التى أحاطت بالحرب العالمية الأولى، كما أنه كشف عن بروز الشرق الأوسط المتزايد فى الشئون العالمية وعن غياب أفراد مؤهلين للتعليق على قضاياها فى الولايات المتحدة. عمل التقدم التكنولوجى الذى يعتمد على النفط على تغيير وجه الحروب البرية والبحرية والجوية أيضاً. كانت السنوات الأخيرة من الحرب قد شهدت الانتقال من حروب الخنادق إلى الحرب المميكنة، ومن المدافع التى تجرها الخيول إلى الدبابات، وإلى استخدام الشاحنات لنقل القوات والمؤن، أما على البحار، فقد أدى تسيد بوارج حربية أضخم كثيراً والانتقال من استخدام الفحم وقوداً إلى النفط إلى تغيير كامل فى الحروب البحرية حيث أدى إلى زيادة كبيرة فى سرعة السفن ومداهما. أيضاً،

كان استخدام النفط في الغواصات الألمانية التي تعمل بالديزل نقلة حاسمة حيث هددت تلك الغواصات تسيد البريطانيين البحري، وكانت عاملا حاسما لجذب الولايات المتحدة لدخول الحرب في نهاية المطاف. وبالمثل، خلق مقدم الطائرات إمكانية توصيل الذخائر والقوات والمواد لمسافة أكبر داخل المناطق البرية، وخلف خطوط الأعداء، كما وسع مدى بشاعات حروب المدن الحديثة وانتقالها من ميادين القتال إلى مراكز سكان المدن. تجسدت جميع تلك الديناميات بمدى أكبر، وأشد اتساعا بكثير في الحرب العالمية الثانية، لكن الحرب العالمية الأولى أتاحت نظرة تمهيدية مسبقا لما هو أت، وبينت أن الجيوش الحديثة ستطلب مؤنا ومخزونات من النفط تتزايد باطراد.

وكما عمل النفط على تغير الجيوش الحديثة، فإن التقدم السريع في الثقافة الاستهلاكية القائمة على أساس النفط في الولايات المتحدة - والتي كانت السيارات رمزا لها - أسهم في مستوى جديد كلية من الطلب على النفط. وفقا لأحد التقديرات المعاصرة، فقد بلغ عدد السيارات المسجلة بالولايات المتحدة في عام ١٩٢٠، تسعة ملايين ومائتي ألف سيارة أي أكثر من خمسة أضعاف ما كان عددها قبل ذلك بستة أعوام حيث كان يبلغ مليون وثمانمائة ألف سيارة، هذا على الرغم من أن نسبة من اقتصاد الولايات المتحدة كانت مخصصة للمجهود الحربي. رأى هذا التقدير أيضا أن هذا التنامي إن تواصل، فإنه في عام ١٩٢٣ سيكون ثمة ١٢٠٠٠٠٠٠ سيارة وشاحنة بحاجة إلى الوقود، ولا يشمل هذا «العدد الهائل من جرارات المزارع، والزوارق البخارية، والطائرات وماكينات المصانع التي تعمل بالنفط والتي لا يوجد لها سجل رسمي». تزامن هذا الطلب المتزايد على النفط مع زيادة أسعاره بنسبة ٥٠٪ بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٠. في عام ١٩٢٢، أدى الطلب المتزايد، والخاوف من ندرة محتملة، والصراع الدولي المتنامي على مصادر النفط، أدى بأحد المعلقين إلى محاولة وضع أهمية النفط في سياقها، ذكر: «بدون شك فإن

النقط أحد أهم الموارد الطبيعية بالنسبة للحضارة، وحتى الآن، فقد بدأنا فقط نتعلم مدى اعتمادنا عليه. بدون النفط، لا يمكن لعجلات الماكينات أن تدور، ولا تستطيع السفن أن تتحرك عبر البحار، وفي غيابه سيصل عصرنا الصناعي إلى حالة من التوقف التام».

أدت الأهمية الجديدة التي اكتسبتها المنطقة إلى تعاطى التنظيمات والإصدارات ذات التوجهات السياسية مع قضايا الشرق الأوسط بشكل أكثر انتظاما أثناء سنوات ما بين الحربين. هذا على الرغم من أن التغطية، عكست العدد جد المحدود من المتخصصين المؤهلين للوفاء بالطلب المتزايد على المعرفة عن هذا الموضوع. مثلا، كان «مكتب العلاقات الخارجية» تنظيما مقره مدينة نيويورك وكان قد ظهر إلى الوجود من بقايا تنظيم Inquiry الذي كان موجودا في أوائل عشرينيات القرن العشرين، وتركزت جهود ذلك التنظيم الجديد على تطوير فهم للشئون الدولية المعاصرة بين قاعدة عريضة وتعزيز ذلك الفهم. من ثم كانت أول مجموعة كونها هي «مجموعة دراسات الشرق الأوسط»، وكانت أول دراسة لها عام ١٩٢٧، بعنوان: «المشاكل الاقتصادية والسياسية في الشرق الأدنى». نشرت دورية ذلك التنظيم «الشئون الدولية» بعض المقالات عن المنطقة في العشرينيات، لكن تلك المقالات أخذت تظهر بشكل نظامي في أواسط الثلاثينيات وحتى آخرها وأثناء الحرب العالمية الثانية، واختلفت مواضيعها كثيرا حيث تراوحت بين تيارات القومية العربية المتصاعدة والمصالح النفطية والمشاكل المستمرة في فلسطين، كما غلب على تلك المقالات الطابع الوصفي ولم تطرح سياسات توجيهية محددة، لكنها على الرغم من ذلك، كانت تعكس الاهتمام المتصاعد بالمنطقة.

وعلى الرغم من أن تلك الخبرات اتسمت بطبيعة أكثر علمانية واستراتيجية، فقد ظل المتخصصون الأوربيون - الذين كانت الولايات المتحدة قد استعانت بهم في بدء ظهور دراسات الشرق الأدنى القديم بأمريكا - هم المهيمنين، ومعهم طرق التفكير

الاستشراقية. مثلا، كانت حوالى نصف المقالات التى نشرت بدورية فورين أفيرز (الشئون الدولية) منذ ظهورها عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٤٥ بأقلام غير أمريكية، وتوضح هذه الحقيقة عدم وجود خبراء أمريكيين فى شئون الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، كان كثير من كتاب تلك المقالات من أمثال فالنتاين تشيرول، وهاميلتون إيه. آر جيب، ودايفيد جى. هوجارث، وإيتش. سانت جون. بى فيليبى، كانوا مستشرقين راسخين فى المجالات الأكاديمية والإعلامية. كان من الشائع لمتخصص فى الشرق الأدنى القديم (هالفورد هوسكينز مثلا) أن يكتب معلقا على «أهمية قناة السويس فى زمن الحرب»، أو لأحد أبرز المرجعيات عن الإسلام فى العالم (جيب) أن يكتب معلقا على الحركات المعاصرة: «نحو الوحدة العربية».

أدرك إدوارد ميد إيرل، مؤرخ الشئون العسكرية والديبلوماسية، هذا التوتر بين الأساليب التبشيرية والاستشراقية الموجودة لتخيل الشرق الأوسط، وبين الاهتمامات الدنيوية البازغة بالشئون المعاصرة. وُلِدَ إيرل عام ١٨٩٤، وبحلول عام ١٩٢٠ كان قد حصل على درجة البكالوريوس. قاتل فى الحرب العالمية الأولى، وحصل على درجة الدكتوراه، وأصبح محاضرا فى التاريخ بجامعة كاليفورنيا، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى سافر فى أنحاء كثيرة، وفى الشرق الأوسط بخاصة، واستند إلى خبراته تلك ليصبح أحد أوائل الأمريكيين الذين علقوا بغزارة على شئون الشرق الأوسط المعاصرة. فى عام ١٩٢٣ نشر كتاب «تركيا، القوى العظمى وخط سلك حديد بغداد: دراسة فى الإمبريالية» الذى تفحص فيه كيف أن تركيا التى كانت يفترض سابقا أنها بلد راكد متخلف، تصارع من أجل أن تتوافق مع حقائق الإمبريالية الأوربية الحديثة، والتوجهات القومية، والعوائق الداخلية العديدة. بيد أن إيرل بدأ أيضا يطرح مطلباً بمزيد من تدخل الولايات المتحدة فى المنطقة، وأيضاً بتشكيل مجموعة جديدة من المتخصصين لإدارة مصالحها هناك. استهل إيرل كتابه بالقول: «الآن قد أضيف إلى الاهتمامات الدينية الأمريكية بالأرض

المقدسة، والمصالح التعليمية الأمريكية فى الأناضول وسوريا، والاهتمامات الأمريكية الإنسانية فى أرمينيا، أضيف إليها اهتمامات اقتصادية جمة بالموارد الطبيعية فى آسيا الصغرى». أدى توسع مصالح الولايات المتحدة واهتماماتها إلى أن يحت إيرل مواطنيه الأمريكيين مطالباً إياهم بالاهتمام بأوضاع الشرق الأدنى تلك والإسهام فيها «لأن للروابط الاقتصادية، بالضرورة، تضمينات سياسية». ذهب إيرل إلى أن «التوسع الهائل للمصالح الأمريكية التجارية والمالية أتى بالولايات المتحدة وجها لوجه مع مشاكل دولية صعبة ومعقدة» تتطلب تحليلاً دقيقاً و«حنكة سياسية».

أدى اهتمام إيرل بتدخل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط المعاصر، أدى به عام ١٩٢٩ إلى أن يعلن تحدياً أكثر وضوحاً وصراحة للإطار التبشيري والاستشراقي لتخيل المنطقة، على الرغم من أنه لم يرفض بالكامل المشروع الأمريكى المقدس والعلمانى (الديوى) هناك. أعترف إيرل، وهو يستدعى قرناً من التدخل، بما وجد أنه إسهامات جد حقيقية للمبشرين الأمريكيين فى الشرق الأوسط ونضالاتهم هناك. اعتقد إيرل أن المبشرين أتوا بالخير الكثير إلى المنطقة. «بحلول ١٨٩٠، كان يوجد فى أنحاء الشرق الأوسط وعاظ ومدرسون وأطباء أمريكيون؛ كذلك قامت آلة الطباعة الأمريكية بطبع الإنجيل بجميع اللغات المحلية وعملت على انتشاره فى الأنحاء، وبالدولارات الأمريكية أنشئت المباني لتكون مقارا لتلك المؤسسات المتنوعة». وبالمثل، هكذا قال، فقد أظهر المبشرون «بطولات» عظيمة فى جهودهم لمساعدة ضحايا أعمال العنف المعادية لأمريكا فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. بيد أن إيرل اعتقد أنه بالرغم من ذلك، فقد أنجزت تلك المهام بتكلفة للأمريكيين وعلى حساب الأسلوب الذى فهموا به الشرق الأوسط. أشار إيرل إلى أنه: «إذا كان الرأى الأمريكى قد ظل غير مطلع على الحقائق وقائماً على التحيزات والمعلومات الخاطئة فالمسئولية تقع إلى حد كبير على المبشرين.

فإنهم، وبتفسيرهم التاريخ من منظور مسيحي وبأسلوب يساعدهم على إعلاء شأن المسيحية - قدموا صورة قاصرة، مشوهة، بل وجروتسكية بشعة أحيانا، للإسلام والمسلمين، وفيما كانوا يبشرون، عن وعى بالمودة من خلال الموعظة الحسنة، فإنهم أحيانا قد بذروا بلا وعى، بذور سوء الفهم والفتنة. نقد إيرل، بخاصة، تقارير المبشرين عن الأوضاع فى الإمبراطورية العثمانية: «ولأن المبشرين أسقطوا العديد من الشخصيات والوقائع والحقائق من الصورة، تلقى الشعب الأمريكى انطبعا منقوصا غير كامل عمن أذنب وعمن أذنب فى حقه». وهكذا، ومثل مهان إلى حد كبير، قدّم إيرل نفسه كمتخصص فى نمط جديد باستطاعته تقديم تحليل اقتصادى وسياسى أكثر موضوعية، على الرغم من أنه لم يسقط من حساباته الحاجة إلى رواية مُنقّحة من كتابات المبشرين، وبدلا من ذلك زعم أنه «ينبغى على المبشرين العثور على نهج جديد فى تعاطيهم مع جمهور أتباعهم فى الشرق الأدنى، وأيضا فى تقاريرهم لأصدقائهم وداعميهم فى الوطن»، لأن سلوكهم هذا سيعنى «الكثير لقضية السلام والنوايا الطيبة» وبخاصة، كما أضمر إيرل، إذا أضيفت إلى تلك الرواية خبرة جديدة أكثر معاصرة.

فيما بين عامى ١٩٠٠ و١٩٤٠، وبالتحديد أكثر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الحرب العالمية الثانية، غدا كثير من صناع السياسة، والصحفيين، والأكاديميين على وعى ببعض أوجه القصور فى تخيل الشرق الأوسط من خلال عدسات نهاية القرن التاسع عشر والتي وفرها المبشرون وكتّاب الأسفار والمتخصصون الأكاديميون فى الشرق الأدنى القديم. وعلى الرغم من أن السرد المقدس والعلمانى القديم للولايات المتحدة ومبشرها عن خلاص ذلك الشرق الأوسط الذى أصابه الانحلال والانحطاط ظل قويا وفاعلا، لكن هذه الرواية أضيف إليها طبقات من المرجعية والخبرة والمعرفة تم تخيلها من خلال عدسات السياسة المعاصرة.

حد الحرب العالمية الثانية الفاصل،

فى الحرب العالمية الأولى اكتسب الشرق الأوسط أهميته إلى حد كبير لأن الإمبراطورية العثمانية انضمت إلى ألمانيا، ولأن المنطقة كانت تُستخدم بوابة إلى الإمبراطوريات الأوربية الواقعة إلى الشرق منها. بيد أنه، ومع بداية الحرب العالمية الثانية، أضفى استغلال الموارد النفطية الإقليمية، واليكنة المتزايدة للعمليات الحربية، والطبيعة الكوكبية للحرب ذاتها، والتبعات المحتملة لانتصار دول المحور، أضفى أهمية كبرى على الشرق الأوسط. ومن ثم، فعلى حين أن قلة عدد المعروض من المتخصصين الذين باستطاعتهم سد حاجة الطلب المتزايد على المعرفة عن الشرق الأوسط المعاصر أصبح جليا فى عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، فقد أوضحت الحرب العالمية الثانية، بما لا يدع مجالا للشك، أوجه القصور الفكرية للخبرات القائمة وقلة عدد العاملين فى أن، وبالإضافة إلى من كانوا يخدمون فى الشرق الأوسط ذاته، كان ثمة عدد من التنظيمات واللجان بالداخل - مثلا (مكتب الخدمات الاستراتيجية للاستخبارات) الـ OSS، ولجان التخطيط المختلفة لما بعد الحرب - فى أمس الحاجة إلى عاملين من ذوى الاطلاع والمعرفة. وهكذا، زاد الطلب بدرجة هائلة على الأمريكيين الذين لديهم معرفة بالشرق الأوسط. ومن ثم، وفرت الحرب فرصة سانحة لقدامى المستشرقين الذين كانوا يسعون إلى تسويق أنفسهم بصفقتهم مرجعيات فى شئون المنطقة، وأيضا للأفراد الذين يركزون على الشئون المعاصرة ويأملون فى تدريب أنفسهم أو الآخرين على شئون الشرق الأوسط الحديث.

سرعان ما استجاب ورثة قدامى المبشرين ورجال البر للطلب المتنامى على الخبرة فى المنطقة بأن عرضوا صلاتهم وتجاربهم ومعرفتهم للاستخدام الحكومى فيما بدأت الحرب العالمية الثانية. يمثل أفراد ثلاثة - هارولد هوسكينز، ووليام إدى، وچون بادو - المسار الوظيفى لهذه المجموعة التى استند زعمهم للخبرة على

ارتباطهم الطويل بالمنطقة، كما منحهم عملهم أثناء الحرب مستوى من النفوذ ظل قائماً لسنوات طويلة بعد الحرب. وُلد هارولد هوسكينز في بيروت عام ١٨٩٥، وشبَّ كجزء من جماعة الإرساليات التبشيرية الأمريكية هناك، وأتقن العربية، ونمَّى روابط واسعة في أنحاء المنطقة في وقت مبكر من عمره وبعيد تخرجه في جامعة برينستون التحق بالمارينز. ثم نجا من هجوم ألماني بالغازات أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي نهاية المطاف أصبح ضابطاً، وبعد الحرب، عمل في مجال الصناعات الخاصة حيث أصبح مديراً تنفيذياً لإحدى شركات التسيج. حينما اندلعت الحرب العالمية الثانية، تطوع هوسكينز في الجيش واستخدم مهاراته اللغوية وصلاته المختلفة في المنطقة بأن عمل كمستشار اقتصادي، وضابط اتصال متجول وعميل استخباراتي بالمنطقة. وفي نفس الوقت، أقام روابط وثيقة مع مسئولين حكوميين رفيعي المستوى مما نتج عنه توصية سومنر ويليس، وكيل وزارة الخارجية، بأن يوكل إلى هوسكينز العمل كمبعوث شخصي للرئيس فرانكلين روزفلت في الشرق الأوسط. وبصفته هذه التقى هوسكينز بابن سعود، ملك السعودية عام ١٩٤٣، في محاولة لم يكتب لها النجاح، لإقناع الملك بقاء حاييم وايزمان لبحث الخلافات في فلسطين. وفي فترة، بعد الحرب، عمل هوسكينز مستشاراً لوزارة الخارجية وللشركات الخاصة قبل أن يضطلع بإدارة معهد الخدمة الخارجية التابع لوزارة الخارجية في خمسينيات القرن العشرين، وحتى نهاية الخمسينيات، ظل مُعلّقاً على شئون الشرق الأوسط إلى أن أدى تمسكه برواية المبشرين وبإطار المستشرقين إلى التصادم مع السلالة الجديدة من المتخصصين في شئون المنطقة.

تشارك ويليام إدي، مع ابن عمومه هارولد هوسكينز، في خلفية متماثلة، بل إنه أضحى في النهاية، مصدر المعلومات عن شئون الشرق الأوسط الأكثر نفوذاً في أمريكا. وُلد إدي بمدينة صيدا بלבnan لأبوين يعملان بالتبشير، ومثل هوسكينز، التحق بالمارينز ونجا من هجوم للألمان بالغازات أثناء الحرب العالمية الأولى. بيد أن

إدى فضل المجال الأكاديمي على عالم البيزنس في سنوات ما بين الحربين، حيث أصبح رئيس قسم اللغة الإنجليزية بالجامعة الأمريكية في القاهرة ثم رئيس هوبارت كوليدج بنيويورك. أيضا، التحق إدى مرة أخرى بالمارينز أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن في مجال الاستخبارات كعميل لـ OSS في شمال إفريقيا، وظل مرتبطا عن كثب بالحكومة منذ وقتئذ. عمل كأول وزير مفوض للولايات المتحدة بالسعودية من عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٤٦، وفي هذا السياق، عمل مترجما بين الرئيس فرانكلين روزفلت وابن سعود أثناء لقائهما في طريق عودة روزفلت من يالطا عام ١٩٤٥. رحل إدى عن السعودية عام ١٩٤٦ ليخلف وليام لانجر المؤرخ بجامعة هارفارد رئيسا لفرع وزارة الخارجية للأبحاث والاستخبارات، وكان هذا منصبا استخباراتيا رئيسيا في فترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء السي أي إيه عام ١٩٤٧. قام إدى، فيما بدا وأنه اعتراض بأسلوب علني جسور، بالاستقالة من الخدمة بالحكومة في احتجاج منه على قرار الرئيس هاري ترومان بدعم تقسيم فلسطين. بيد أن إدى في واقع الأمر، استمر في التشاور مع السي أي إيه تحت غطاء عمله لأرامكو بالسعودية. كثيرا ما كان يعلق على مسودات وثائق السياسة وأبقى على شبكة مراسلات واسعة مع أشخاص متنوعين حول شؤون الشرق الأوسط حتى وفاته عام ١٩٦٢.

كان جون بادو الشخص الثالث الذي انتقل إلى الخدمة الحكومية بعد العمل بالتبشير وأعمال البر بالشرق الأوسط على الرغم من أنه تلقى تعليما أكاديميا نظاميا بأكثر من هارولد هوسكينز وويليام إدى. وُلد بادو في بيتسبرج عام ١٩٠٢، وحصل على بكالوريوس الهندسة من كلية يونيون، ثم بكالوريوس في العلوم اللاهوتية من جامعة روتجرز، وعلى درجة الماجستير من كلية يونيون اللاهوتية، حيث درس أيضا اللغة العربية والفلسفة الإسلامية. قضى بادو، بين مراحلته التعليمية المختلفة، سبع سنوات يعمل مبشرا بالعراق، ثم عاد إلى المنطقة في عام

١٩٣٦ للتدريس بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. ومثل إدى وهوسكينز، عمل بادو لحساب الحكومة أثناء الحرب العالمية الثانية كإخصائى بمكتب معلومات الحرب، ثم عاد إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة بعد الحرب ليتولى رئاستها. ثم استقال من منصبه عام ١٩٥٣ ليتأسس «مؤسسة الشرق الأدنى الوقفية»، وكانت تنظيماً مقره نيويورك سيّتى لتوفير التمويل لإنشاء المدارس، والرعاية الصحية، ومشاريع تنمية محلية صغيرة. ظل بادو فى موقعه هذا حتى عام ١٩٦١، حينما عينه الرئيس چون كيندى سفير الولايات المتحدة بالقاهرة، وبعد رحيل كيندى، حاول الرئيس چونسون إقناعه بالبقاء فى القاهرة، إلى حد كبير، بسبب علاقة الود التى كانت تربطه بالرئيس جمال عبدالناصر، لكنه كان يرغب فى العودة إلى الحياة الخاصة. ومن ثم استقال من منصبه عام ١٩٦٤. قام بادو أيضاً فى الخمسينيات والستينيات بنشر الكثير عن الشؤون شرق الأوسطية وبخاصة عن مصر.

وعلى الرغم من أن أحداً من هؤلاء الثلاثة لم يتلق أى تدريب محدد فى الشرق الأوسط المعاصر، أو كمحلل سياسى قبل الحرب، فقد اعترف الآخرون بهم خبراء فى تلك المجالات بناء على معرفتهم بالعربية، وخبراتهم فى المنطقة والصلات التى كانت لهم روابط بأفراد فيها، كما عززت المهام التى اضطلعوا بها أثناء الحرب مصداقيتهم كمراقبين للشئون الإقليمية فى فترة ما بعد الحرب. عمل كل من هؤلاء الأفراد، وآخرون مثلهم، على استثمار تلك المرجعية ليحصلوا على اعتراف أكبر كخبراء فى الشرق الأوسط فى العقود التى أعقبت الحرب.

جذبت الحرب العالمية الثانية مزيداً من الانتباه إلى المتخصصين الأكاديميين الذين تلقوا تدريباتهم فى دراسات الشرق الأدنى القديم. كان هؤلاء، وهم الملتزمون بالمجهود الحربى، والمطلعون على الطلب المتزايد على أى شكل من الخبرة بالمنطقة، كانوا أركولوجيين، ومتخصصين فى فقه اللغة، وباحثين فى الدراسات الدينية، وأتوا بمهاراتهم اللغوية والبحثية إلى أفرع الاستخبارات الحكومية المختلفة. وعلى

الرغم من أنهم، مثل بادو وإدى وهارولد هوسكينز، لم يتلقوا أى تدريب نظامى أو رسمى فى شنون الشرق الأوسط المعاصر إلا أن الآخرين اعترفوا بهم خبراء بسبب تجاربهم فى المنطقة ومهاراتهم اللغوية ومعرفتهم العامة بمكان كان أرضا مجهولة بالنسبة لغالبية الأمريكيين.

يتسق إى. إيه. سبايزر، الذى استهلنا به هذا الفصل، مع سمات نموذج «الخبراء» فى زمن الحرب العالمية الثانية، هذا على الرغم من أن هالفورد إل. هوسكينز، المتخصص فى شنون الشرق الأوسط بكلية فلتشر للقانون والديبلوماسية ومكتبة الكونجرس، كان أكثر تأثيرا على المدى الطويل، تلقى هالفورد هوسكينز، الذى لا تربطه صلة قرابة بهارولد هوسكينز، تدريبه فى مكتبة الكونجرس، وعمل بها متخصصا فى الشرق الأدنى القديم، لكنه حينما لاحظ الطلب المتزايد على الخبرة بدأ فى الثلاثينيات يركز اهتمامه على شنون الشرق الأوسط المعاصر - وبخاصة على المسائل الاقتصادية والسياسية مثل النفط وقناة السويس. أثناء الحرب عمل فى «قسم الأبحاث الخاصة» للتخطيط لما بعد الحرب «التابع لوزارة الخارجية، ثم عمل بعد ذلك مستشارا لوزارة الخارجية من حين لآخر، تمثل إسهامه الأكبر فى دراسات الشرق الأوسط بعد الحرب فى توليه إدارة كلية الدراسات الدولية المتقدمة وفرعها «معهد الشرق الأوسط» (أنشئ عام ١٩٤٦)، وكان كلاهما مرتبطا بجامعة جونز هوبكينز. وعلاوة على استمراره فى شغل منصب مدير معهد الشرق الأوسط، بعد انفصال المؤسستين فى عام ١٩٤٨، نشر هوسكينز عددا من الدراسات عن هذا الموضوع، وأسهم بكتاباته، تكرر فى دوريات أنالز (حوليات) أوف نى أمريكان أكاديمى، والتاريخ المعاصر Current History، وميدل إيست جورنال (الدورية الناطقة باسم معهد الشرق الأوسط). أما عمل هوسكينز الأكثر أهمية وتأثيرا، والذى طرح فيه تأويله الخاص للشأن شرق الأوسطى، فكان مقاله المتخصص فى عام ١٩٥٤ بعنوان: «الشرق الأوسط: المنطقة المُشكّلة فى السياسة

العالمية»، وفيه استعرض عددا من القضايا الإقليمية مثل أهمية النفط، والقومية العربية والصراع على فلسطين وحاول شرح مصالح الولايات المتحدة المتعلقة بكل منها. في عام ١٩٥٩ أصبح أحد مستشاري السناتور ليندون جونسون في شؤون الشرق الأوسط، واستمر في الكتابة عن شؤون الشرق الأوسط والتعليق عليها حتى وفاته في نهاية الستينيات.

وعلى حين أتاحت ندرة المعارض من الخبراء في الشرق الأوسط المعاصر أثناء الحرب العالمية الثانية الفرصة لورثة الإرساليات التبشيرية ورجال البر للعودة إلى البروز والهيمنة وخلقت حاجة، لدى المتخصصين في الشرق الأدنى القديم وعصور الإسلام الأولى لنقل بؤرة اهتمامهم والتركيز على المشاكل المعاصرة، فإنها أيضا طرحت مجموعة من الملابس انبثق عنها طراز جديد من المتخصصين في الشرق الأوسط كانت بؤرة تركيزهم الوحيدة هي القضايا والاهتمامات السياسية الدولية المعاصرة. علاوة على ذلك، أتاحت الحرب تفعيل برامج جديدة أولية يمكن فيها تدريب هؤلاء المتخصصين الجدد. عملت مختلف مؤسسات الاستخبارات والتخطيط، وتعليم اللغات التابعة للحكومة، وبخاصة الموجودة منها في الداخل الأمريكي، كبعض من أوليات البرامج المنظمة التي يمكن للفرد أن يتعلم أشياء عن الشرق الأوسط الجديد داخل أطرها. كان لدى كل من الـ OSS ووزارة الخارجية ووزارة الحرب وقطاعات أخرى من الحكومة شعبيتها الخاصة للأبحاث والاستخبارات. كانت غالبية تلك المجموعات تعمل على غرار الحلقات الدراسية لطلبة الدراسات العليا، حيث يجرى فيها عرض أوراق بحثية ومناقشات واسعة المدى لتلك الأبحاث. من ثم، عملت الحرب العالمية الثانية على زيادة سرعة الانتقال باتجاه نمط الخبراء السياسيين الأكاديميين الأكثر مهنية وعلمانية، والذي كان قد بدأه ألفرد ثاير ميهان في مستهل القرن وواصله إدوارد ميد إيرل في عشرينياته.

استثمر جايكوب كولمان هوورويتز، بالصدفة وبدون تعمد مسبق، فرص التدريب

الجديدة التي أتيحت ليصبح أول أكاديمي تدرب كمتخصص في الشرق الأوسط المعاصر. وُلد هورويتز في كونكتيكت لحاخام روسي من أصول بولندية وأم ليتوانية، والتحق بجامعة كولومبيا كطالب دكتوراه في عام ١٩٣٦. كان عازما على القيام بأبحاث عن «الأمريكيين في فلسطين العثمانية» وكتابة رسالة عن الموضوع، وتخير الشرق الأوسط بؤرة لدراسته وأبحاثه، هذا على الرغم من عدم وجود برنامج دراسي نظامي كهذا بكولومبيا أو بأي جامعة أخرى في البلد. ثم حصل هورويتز على منحة للإنفاق على رحلة لمدة ثلاث سنوات بفلسطين قبل أن يكمل المناهج المطلوبة لدراسته بكولومبيا وبدون موافقة أي مرشد أكاديمي أو كليته على الموضوع الذي اختاره لرسالته. بيد أن إقامته في الشرق الأوسط لم تدم طويلا بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية. فعاد إلى نيويورك سيتي في عام ١٩٤٠ لاستئناف دراسته بكولومبيا. وبعد تجنيده بالجيش، انتهى به المطاف في واشنطن دي سي كمتخصص في الشأن الفلسطيني في فرع الأبحاث والتحليل التابع لـ OSS حيث عمل تحت إرشاد إي. إيه. سبايزر. فيما بعد، وصف هورويتز الوقت الذي قضاه بـ OSS ومكتب أبحاث الاستخبارات التابع لوزارة الخارجية بأنه كان استمرارا لتعليمه كطالب دراسات عليا التي عاد إلى كولومبيا لمتابعتها عام ١٩٤٧. وفي عام ١٩٤٩، ناقش رسالته المنقحة «الطريق إلى فلسطين» ونشرها في كتاب عام ١٩٥٠ بعنوان «الصراع على فلسطين»: ثم مضى يتمتع بموقع متميز في مجال دراسات الشرق الأوسط وظل لاعبا رئيسيا في الشبكة عبر/ الدولية غير المحكمة وغير الرسمية من المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط التي كانت قد بدأت تتشكل، واضطلع بدور مرشد للجيل الجديد من الباحثين الذين كانوا قد بدأوا يتجاوزون المبشرين والمستشرقين الذين كانوا قد لعبوا دورا مؤثرا في تشكيل الكيفية التي تخيل بها الأمريكيون الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر.

منغما أرسى هورويتز وجماعة الاستخبارات سابقةً لتدريب طراز جديد من

المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط بالولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية فقد أُرست جامعة برينستون نموذجا للتعاون الوثيق بين الأكاديمية والحكومة بإقامتها «برنامج الجيش للتدريب المتخصص». أيضا، كانت جامعة ييل هى أولى الجامعات التى درّست اللغة العربية عام ١٨٤١، لكن آنذاك لم تحاكيها أى من الجامعات الأخرى. ووفقا لأحد التقديرات فقد كانت هارفارد الجامعة الثانية التى تطرح برنامجا لتدريس اللغة العربية عام ١٨٨٠، وبطول عام ١٩٢٩ كان عدد الجامعات بالولايات المتحدة التى تدرّس اللغات شرق الأوسطية عشر جامعات فقط هى: ييل، ومشيغان، وكولومبيا، وشيكاغو، ويوسى إل إيه، والجامعة الكاثوليكية، وجامعة جونز هوبكينز، وبرينستون. كانت برينستون قد طرحت مقررا دراسيا لتعليم الآداب الشرقية لبضع سنوات لكنها لم تبدأ فى تدريس لغات المنطقة إلى أن تعاقدت مع فيليب حطى Phillip Hitti لبنانى المولد كاستاذ مساعد فى اللغات والآداب السامية عام ١٩٢٦. وتدرجيا توسع حطى فى المقررات المختلفة المطروحة، ثم أنشأت برينستون فى عام ١٩٢٣ «لجنة دراسات الشرق الأدنى» التى كانت، أحيانا، تطرح حلقات نقاش بحثية. وحينما تعمق تورط الولايات المتحدة على الجبهات شمال الإفريقية والآسيوية عام ١٩٤٢ واحتاج الجيش إلى تدريس برامج لغة موجهة كان حطى جاهزا. ووفقا لما قاله فقد أرسل إليه الجيش واحدا وخمسين جنديا لتعلم أساسيات اللغات العربية والفارسية والتركية خلال ستة أشهر وتعاقد حطى مع طلبة من أصول شرق أوسطية يدرسون فى جامعات شمال شرق الولايات المتحدة بشكل أساسى، والذين كانوا لم يتمكنوا من العودة إلى أوطانهم أثناء الحرب ليعملوا مدرسين، وكان يقوم بالتحطيط للدروس بنفسه. حقق البرنامج نجاحا إذ إنه درب الجنود على إجراء محادثات أساسية، على الرغم من أن المجموعة الأولى من الذين أكملوا تلك الدراسة لم يُتَح لهم استخدام المهارة التى اكتسبوها لأن الجيش قام بنشرهم فى الهند بدلا من الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من هذا، فإن العديد من الأشخاص الذين أصبحوا متخصصين معترفاً بهم في شئون الشرق الأوسط أتوا من خلال برنامج حتى إما كطلبة أو كمدرسين. غدا المدرس فرحات زيادة أحد أبرز مدرسي اللغة العربية بالولايات المتحدة، ومحرر شعبة اللغة العربية في «صوت أمريكا». كما أضحى الطالب مورو برجر عالم اجتماع يعمل على قضايا الشرق الأوسط ويحظى بعظيم الاحترام، كما عمل أيضاً أستاذاً بجامعة پرينستون. وعمل الطالب روجر دايفيس بشعبة اللغة العربية في صوت أمريكا قبل أن يصبح نائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وانتهى به المطاف ليصبح سفير الولايات المتحدة بقبرص. الأهم من ذلك هو أن برنامج زمن الحرب أرسى سابقة للتعاون الوثيق بين الأكاديميين - خاصة بجامعة پرينستون - والحكومة حينما كان الأمر يتعلق بدراسة الشرق الأوسط ويتدريب الأشخاص للعمل هناك. وتلك علاقة كان لها أن تتوسع بشكل هائل في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

وبداية من سنوات القرن العشرين المبكرة وحتى عام ١٩٤٥، أدت مصالح الولايات المتحدة المتوسعة وتدخلها في أنحاء العالم بعدد متزايد من المجموعات المتخصصة المهنية والعلمانية بالحكومة، والدوائر الأكاديمية والإعلام، وعالم رجال الأعمال إلى مزيد من الاهتمام بالشرق الأوسط المعاصر، تسببت المدركات الجديدة عن مصالح الولايات المتحدة وقوتها، والصناعات النفطية الدولية الصاعدة ومعها الحربان العالميتان في أن يصبح الأمريكيون على وعى أكبر بالمنطقة بما يفوق أي وقت سابق. وفي تلك الأثناء، أضافوا طبقات جديدة من المعرفة والخبرة أعلى الإطار المقدس والعلماني للمبشرين والمستشرقين والذي كان قد شكل تخيلات الأمريكيين للمنطقة لحوالي قرن من الزمان. كان الاحتراف والمهنية المتزايدة يعنى أن الخبرة والمرجعية في شئون الشرق الأوسط لم تعد ملكا للإرساليات التبشيرية والسياح وكتاب الرحلات مثلما كان الأمر في نهاية القرن التاسع عشر. أيضاً،

عمل التعاون بين أفراد من مختلف المشارب - الأكاديميين، رجال الأعمال، الحكومة وورثة الجماعة التبشيرية - عمل على غرس جذور الشبكة عبر/ الدولية غير المحكمة وغير الرسمية البازغة وانتشارها. بيد أنه، وعلى الرغم من ظهور تلك الشبكة عبر / الدولية التي اضطلعت بتخيل الشرق الأوسط وتفسيره للجماهير الأمريكية فى العقود الأولى من القرن العشرين، فقد كان لها ولخبرة الأفراد الذين عملوا بها حدودها وأوجه قصورها، وبتعبير مبسط، وكما كشفت الحرب العالمية الثانية، فقد تجاوز الطلب المتنامى على المعرفة بشئون الشرق الأوسط المعروض من المتخصصين المؤهلين والمعرفة التى كان بإمكانهم أن يقدموها، تجاوزه بكثير.

الحرب الباردة ومأسسة الخبرة بالشرق الأوسط:

كان على هذه الخلفية أن دعا إى. إيه. سبايزر فى عام ١٩٤٧ إلى خلق طبقة جديدة من المتخصصين ينتجون معرفة ذات توجه نحو السياسة عن الشرق الأوسط المعاصر. وكان جهده واحدا من عدة محاولات لجذب الانتباه والموارد إلى تلك المهمة. وكما ذكرنا فقد كان ثمة عشر جامعات تقوم بتدريس اللغات شرق الأوسطية فى عام ١٩٢٩، وفى عام ١٩٤٧ لم تكن سوى ثلاث جامعات فقط - كولومبيا وميشجان وپرينستون - قد طرحت مناهج دراسية أكثر توسعا عن الشرق الأوسط المعاصر. فى عالم ١٩٤٩ رأى «المجلس الأمريكى للجمعيات المثقفة» أن الأوضاع كانت أكثر سوءا. وزعم أن هيئات التدريس بجمع الجامعات الأمريكية لم تكن تضم متخصصا واحدا فى الشرق الأوسط المعاصر يعمل بها بشكل نظامى، ومن أجل علاج ذلك الوضع، انتهز سبايزر وآخرون فرصة الحرب الباردة البازغة والتزامهم بها للحصول على موارد لخلق تشكيل من خبرات الشرق الأوسط نى صبغة مؤسسية. ومن خلال تلك العملية قاموا بتقوية الشبكة عبر/ الدولية غير الرسمية من الخبراء الذين اضطلعوا بتخيل الشرق الأوسط وأضافوا طبقة أخرى من المعرفة عن المنطقة، ودورها الدولى، وأهميتها للولايات المتحدة كقوة كوكبية.

استند هؤلاء الأكاديميون ورجال الأعمال والمسئولون الحكوميون والمجموعات والأفراد الآخرون الذين دعموا توسيع الخبرة فى مجال الشرق الأوسط المعاصر بعد الحرب، استندوا بدرجة كبيرة إلى الحرب الباردة المتنامية وعلى مخاوف الأمن القومى الأمريكى فى المنطقه من أجل تبرير مشروعهم. ومثلما قدم وليام إدى، وهالفورد هوسكينز وإى. إيه. سپايزر الخدمات لبلدهم أثناء الحرب العالميه الثانية فقد عادوا لخدموها أثناء الحرب الباردة. كانوا، هم والأفراد الذين خلفوهم كخبراء فى الشرق الأوسط مقاتلى الحرب الباردة الذين اعتقدوا أن إنتاج معرفة تستخدمها الحكومة أمر ضرورى جدير بالاحترام. كان هؤلاء نتاج عصرهم يخضعون للخطاب المعادى للشيوعية الذى هيمن على السياسة الأمريكية ابتداء من نهاية الأربعينيات وحتى أوائل الستينيات. وفى هذا الصدد لم يكن ثمة فرق بينهم وبين الخبراء الذين كانوا يعملون فى مجال دراسات المنطقه التى كانت قد تشعبت وتوسعت داخل الجامعات وفى المهن الأخرى بعد الحرب.

بيد أنه، فإن علينا الإقرار أيضا بأن هؤلاء المتخصصين لم يقتصرُوا على استثمار الفرص التى أتاحتها الحرب الباردة بل إنهم أيضا اعتمدوا عليها للحصول على التمويلات لدراسة الشرق الأوسط المعاصر ولتوسيع نفوذ المتخصصين الجدد الذين أوجدتهم تلك المهمة. كانت دراسة الشرق الأوسط قد تخلفت كثيرا فى أمريكا عن دراسات مناطق أخرى مثل الاتحاد السوفييتى وآسيا، من ثم، كاد الإسهام فى قضية الحرب الباردة يكون ضرورة بالنسبة لمن أرادوا توسيع نطاق الدراسات شرق الأوسطية فى فترة ما بعد الحرب. مثلا، رأى فيليب حطى الذى كان قد تولى إدارة «برنامج التدريبات المتخصصة للجيش» أثناء الحرب، ثم ترأس قسم اللغات والآداب الشرقية بجامعة پرينستون بعد الحرب، رأى بوضوح المزايا التى يحتمل لجامعته أن تجنيها حينما عرض خدماتها على مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وإفريقيا جورج سى. ماكجى فى ديسمبر ١٩٥٠. بدأ

حتى أحد خطاباته إلى ماكجى بتعهد منه «باستعداد قسمه لتقديم خدماته في تلك الظروف القومية الطارئة وللتعاون إلى أقصى حدود ما بحوزته مع أية هيئة في واشنطن مدنية كانت أم عسكرية لتوفير التدريبات الأساسية في لغات العالم العربي المسلم والمعلومات في مختلف المجالات». أضاف أن التدريب الذي باستطاعة برينستون توفيره يمكن أن يكون «نوعا من الأساس» تقوم عليه مهارات مثل «التشفير، والتأويل، والرقابة والعمل الاستخباراتي»، وناشد ماكجى أن تكون الخدمات التي بإمكانهم أن يقدموها حاضرة في ذهنه حينما يناقش المشاكل المتعلقة بالشرق الأوسط مع أية هيئة حكومية مهتمة. أيضا، استخدمت جامعة هارفارد نفس المنطق لدى إنشائها «مركز دراسات الشرق الأوسط» الخاص بها في بداية الخمسينيات: «إن التزامنا الدولي بمجابهة التهديد السوفييتي في الشرق الأوسط، والأهمية الكبرى لفظ الشرق الأوسط بالنسبة لاقتصادنا، والأزمة المستمرة في المنطقة تجعل لزاما على الجامعات الأمريكية تحويل اهتمامها إلى تلك المنطقة الحيوية والتي ظلت مهملة نسبيا حتى الآن». وكان الهدف هو إعداد برنامج «يهدف إلى تدريب رجال مختارين على الخدمة في مجال الصناعات الخاصة والحكومة معا، وفي نفس الوقت تشجيع الأبحاث الأكاديمية الأساسية عن الشرق الأوسط في مجالات الاقتصاد، وعلم السياسة، و الأنثروبولوجي، والتاريخ، والعلاقات الاجتماعية بما في هذا علم النفس الاجتماعي».

كانت سطوة تفكير الحرب الباردة على درجة من القوة ضمنت معها نجاح صياغة تلك المساعي الفكرية بهذا الأسلوب. أعرب ماكجى في رده على حطى عن «ثقتة» بأن «العرض الرائع للمساعدة في حالة الطوارئ القومية هذه لا بد وأن يلقي قبولا حماسيا من قبل الذين يقومون الآن بالتفكير في البرامج المستقبلية والتخطيط لها». أيضا، حقق مركز هارفارد الوليد نجاحا حيث اجتذب موارد من المنظمات الثرية، وبخاصة من مؤسستي فورد وروكفلر اللتين أبدأتا استعدادهما لتمويل

أبحاث في العلوم الاجتماعية تُسهم في قضية الحرب الباردة. سرعان ما دخلت شركات النفط على الخط أيضا مما زاد التأكيد على أهمية النفط بصفته من شئون الأمن القومي الجوهريّة. قامت أرامكو بتمويل الدراسات الأكاديمية للشرق الأوسط، بل إنها أيضا أنشأت فرعا استخباريا داخليا خاصا بها كانت له روابط وثيقة مع السى أى إيه. وككل، أدى تدفق الأموال هذا إلى إقامة مراكز جديدة لدراسات الشرق الأوسط جمعت بين أكاديميين من مختلف المباحث - الاقتصاد، علم الاجتماع، التاريخ، علم السياسة، على سبيل الذكر لا الحصر - والتي سعت بأسلوب جمعى إلى إنتاج معرفة ترتبط بالسياسة، وخبراء على استعداد للعمل عن كُتب مع الحكومة.

جعلت الحرب الباردة العثور على أموال لتوسيع مجال دراسات الشرق الأوسط من السهولة بمكان، لكنها لم تقدم سوى قليل من العون للتعاطى مع المشكلة - التي كانت على نفس القدر من الأهمية، أى مشكلة إيجاد أشخاص ينفقون تلك الأجندة حيث لم يكن هناك سوى عدد قليل من الأشخاص في الولايات المتحدة مدربين كمتخصصين في الشرق الأوسط الحديث. من ثم، وكما حدث أثناء الحرب العالمية، كانت مهمة تدريب طبقة جديدة من المتخصصين في الشرق الأوسط المعاصر من نصيب باحثين وأكاديميين من مجالات، وأزمنة وتخصصات مختلفة. أيضا، اعتمدت المؤسسات المشاركة في هذه العملية على السابقة التي كانت قد أُرسيّت لأول مرة أثناء سنوات القرن التاسع عشر الأخيرة مع ابتداء مجال دراسات الشرق الأدنى القديم، والتي استندت إلى المتخصصين الأوروبيين من أجل إضفاء المصداقية والمرجعية على تلك الجهود، يوضح تفحص حالة مركز الدراسات شرق الأوسطية التابع لهارفارد هذه العملية ويكشف الكثير عن طبيعة الخبرة الأكاديمية الناشئة في ذلك المجال بالولايات المتحدة.

تشكل مركز هارفارد للدراسات شرق الأوسطية في بداية خمسينيات القرن

العشرين بإشراف عدد من الأكاديميين المؤثرين وذوى التوجهات الدولية. كان من بين هؤلاء وليام لانجر مؤرخ الإمبريالية والسياسة الدولية البارز، والرئيس السابق لفرع الأبحاث والاستخبارات التابع لوزارة الخارجية، والذي أصبح فيما بعد رئيس الجمعية التاريخية الأمريكية؛ وإيوارد مايسون عالم الاقتصاد، ورئيس كلية هارفارد للإدارة العامة ورئيس جمعية الاقتصاديين الأمريكيين؛ وماكجورج بوندى عميد كلية الآداب والعلوم، والذي أصبح مستشار الأمن القومي فيما بعد. بدأ المركز عمله فى عام ١٩٥٤ تحت إدارة لانجر الأمر الذى يوضح القصور فى عدد خبراء الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة، حيث كان لانجر أيضا مدير مركز هارفارد للأبحاث الروسية ورئيس لجنة الدراسات الإقليمية بالجامعة. فى البداية، كان لانجر أحد أربعة أكاديميين فقط يعملون بالمركز الذى كان بحاجة إلى مدرسين لأكثر من خمس عدد الفصول الدراسية التى كانت مقترحة لدى بدء إنشائه. عمل ريتشارد إن. فراى أستاذ اللغات السامية والتاريخ الشاب والذي كان مجال تركيزه الأساسى هو تركيا وإيران مع لانجر فى إدارة المركز. كان المتخصصان الآخران هما تشارلس فرجسون الذى أتى بخبرته فى إدارة برنامج تعليم اللغة العربية فى بيروت التابع لوزارة الخارجية أتى بها إلى هارفارد، وعالم الأنثروبولوجى بروود لوكهارد الذى كان متخصصا استخباراتيا فى الحكومة.

تغلقت هارفارد والجامعات الأخرى التى أنشأت مراكز مماثلة فى الخمسينيات والستينيات على ندرة المعارف من الخبرة فى ذلك المجال بأن اجتذبت باحثين وأكاديميين مرموقين من أوروبا وكندا، بل ومن الشرق الأوسط نفسه. تعاقدت هارفارد مع سير هاميلتون إن. آر. جيب الأستاذ بجامعة هارفارد والمتخصص فى الإسلام الذى كان يتمتع بأقصى درجات الاحترام فى إنجلترا ومع تلميذه السابق كانتويل سميث الباحث الكندى فى مجال الإسلام. كان جيب الذى كان قد تلقى تدريبه كمستشرق قد بدأ بالفعل، أثناء الحرب العالمية الثانية، مساعلة الإطار

الفكرى والتعليمى الاستشراقى وإثارة الشكوك حوله ومن ثم رحب بالفرصة للعب دور حيوى فى إعادة تعريف الخبرة فى مجال الشرق الأوسط. لم تكن هارفارد هى الجامعة الوحيدة التى أتت بمثل تلك الشخصيات إلى الولايات المتحدة، حيث تعاقدت جامعة يوسى إل إيه (جامعة كاليفورنيا بلوس إنجيليس) مع جوستاف فون جرونباوم من أوروبا، وهكذا فعلت جامعات أمريكية أخرى. تعاقدت الجامعات أيضا مع أكاديميين من الشرق الأوسط كانوا قد تلقوا تعليمهم خارج المنطقة، وفى بريطانيا على وجه الخصوص، أو فى مؤسسات مثل الجامعة الأمريكية ببيروت. حصلت جامعات كولومبيا وچون هوبكينز وبرينستون وأخرى على احتياجاتها من الخبرات التى تعوض عن نقص المعارف داخليا من الخبرة فى مجال الشرق الأوسط بالتعاقد مع أكاديميين موهوبين من المنطقة ذاتها. لم يقتصر هذا على مجال الجامعات فقط إذ إن حكومة الولايات المتحدة اتبعت خطوات مماثلة بعد أن زاد اهتمامها بالخبرة فى ذلك المجال ووظفت أفرادا من المنطقة نفسها تلقوا تعليمهم فى أوروبا أو الولايات المتحدة - وبعامة فى المجالات المرتبطة بالإنتاج الزراعى، والاقتصاد أو إدارة الموارد.

وعودة إلى هارفارد، كان أحد أوائل الأكاديميين الذين قاموا بالتدريس فى مركزها البازغ هو وليام آر. بوك وكان قد نشأ فى أسرة مرموقة كان ضمن أسلافها رئيس الولايات المتحدة جيمس كيه. بوك وعدد من رجال الأعمال النافذين والقادة العسكريين. قُتل شقيقه جورج بوك فى اليونان عام ١٩٤٨ وكان بذلك أحد أوائل ضحايا الحرب الباردة. كان لوليام شهية نهمة للتعليم حيث حصل على درجة بكالوريوس ودرجة دكتوراه من هارفارد، ودرجة بكالوريوس أخرى ثم درجة ماجستير من أكسفورد. انضم إلى هيئة التدريس بهارفارد كأستاذ مساعد فى اللغات السامية والتاريخ وكعضو فى مركز الدراسات شرق الأوسطية الوليد. فى عام ١٩٥٢، وقبل أن يحصل على أول درجة بكالوريوس بعام واحد، نشر كُتُيباً كان

له تأثير كبير بعنوان: «ما يفكر فيه العرب» وعكس المقال بعض الآراء الاستشراقية عن الشرق الأوسط، فيما بدأ يتجاوز تلك الآراء في بعض أجزائه. قام بوك أيضا بتحرير «منظور على العالم العربي»، وكان ملحقا صدر عام ١٩٥٦ لدورية أطلانتيك مانثلي كان يسهم فيه بعض المتخصصين الأكاديميين الغربيين الذين يحظون بالاحترام في شئون الشرق الأوسط وبعض الكتاب من المنطقة نفسها الذين عبروا عن حسهم بما كانته المنطقة في منتصف القرن.

في الستينيات، غدا بوك أحد المتخصصين في شئون الشرق الأوسط الأكثر تأثيرا في الولايات المتحدة. من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٥، عمل تحت رئاسة وولت دبليو. رستو بين العاملين في قسم «تخطيط السياسة» التابع لوزارة الخارجية. وفي عام ١٩٦٥، قامت هارقارد بنشر أولى الطبقات العديدة من كتابه «الولايات المتحدة والعالم العربي» لحساب مكتبة السياسة فيما كانوا يواجهون البيئة السياسية الدولية الجديدة لما بعد الحرب. كان أول إصدار في تلك السلسلة هو «الولايات المتحدة والشرق الأدنى» بقلم إي. إي. سبازير وكان هدف بوك تحديث المعلومات التي جاءت في هذا الكتاب. غدا كتاب بوك قراءة ضرورية مطلوبة لجميع الأمريكيين المتهمين بالعلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب، وبصفته هذه يظل أحد أفضل الأعمال التي توضح «الحكمة التقليدية» عن الشرق الأوسط التي كانت متداولة آنذاك. وفي عام ١٩٦٥ أيضا، استقال بوك من العمل بالحكومة كي يساعد في إنشاء مركز الدراسات شرق الأوسطية بجامعة شيكاغو، ثم عمل على إضفاء مزيد من الصيغة المؤسسية على الدراسات شرق الأوسطية على المستوى القومي بأن عمل مديرا مؤسسا لجمعية دراسات الشرق الأوسط عام ١٩٦٧. ولدة أربعين عاما بعد ذلك، ظل بوك أكاديميا نشيطا ومعلقا عاما على الشؤون الجارية، حيث نشر عمليين عن حرب الولايات المتحدة على العراق. لم يكن الأكاديميون وحدهم هم أعضاء الشبكة غير الرسمية الذين طوروا

نسخهم الخاصة من دراسات الشرق الأوسط الحديث أو المعاصر. قام معهد «السلك الديبلوماسي الأجنبي» بتفعيل برنامج لدراسات اللغة العربية والشرق الأوسط عام ١٩٤٦. ومثلما كان الحال في المراكز الأكاديمية، فقد كان الدافع لإنشاء هذا البرنامج هو القلق من أن وزارة الخارجية كان يعوزها أناس تتناسب خبراتهم ومهاراتهم دور أمريكا المتوسع في المنطقة في فترة ما بعد الحرب. أوضحت تريزا توماس كيف أن ذلك البرنامج تطور مع الوقت بحيث تطلب إكمال التدريب به عامين من الدراسة المكثفة كان جزء كبير منها يجرى في مركز للتدريب ببيروت حيث كان التركيز يتمحور حول تنمية نهج مهني في فروع معرفية متعددة إضافة إلى المهارات اللغوية. وعلى مدى ثلاثة عقود من وجود ذلك البرنامج (١٩٤٦ - ١٩٧٥) شكل عشرات من خريجه مجموعة مترابطة بإحكام من خبراء الشرق الأوسط ذوي العقلية المهنية. ووفقا لتوماس، فقد كان معظم خريجي البرنامج في مجموعهم، يعتبرون أنفسهم متخصصين «إقليميين» بالتقابل مع المتخصصين «الكوكبيين»، الأمر الذي كان يعنى أنهم، وفيما كانوا مقاتلي حرب باردة ملتزمين، فقد اعتقدوا أنه ينبغي على الولايات المتحدة التعاطي مع الشرق الأوسط وقضاياها بشكل مستقل بدلا من قراءته من خلال عدسات الحرب الباردة الكوكبية. وبعامه، فقد تمسكوا بما أسمته توماس «مسلمات بيروت» التي كانت تشير إلى أن الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي يمثل الخطر الحقيقي على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة التي تشمل - إسرائيل، إتاحة البترول، القواعد العسكرية والتجارة - وأن الدفاع عن تلك المصالح يتطلب حلا للصراع وأيضا ألا ترتبط الولايات المتحدة بأحد طرفي النزاع بأكثر مما ينبغي. وعلى حين أن موقفهم الخاص بإسرائيل كان له أن يؤدي إلى صراع بين بعض خريجي البرنامج والمستويات العليا من صناع السياسة وبعض أعضاء الشبكة الآخرين إلا أن تقديراتهم للقضايا الأخرى التي سنناقشها في الصفحات التالية كانت متسقة مع تقديرات الأعضاء الآخرين

بالشبكة.

وفيما زعم مزيد من الأفراد من خلفيات ثقافية وشخصية ومهنية متنوعة، الخبرة في الشرق الأوسط المعاصر في فترة ما بعد الحرب، فقد تواصلوا معا وعملوا بأساليب أضفت الصبغة المؤسسية على هذا المجال وشجعت على انبثاق أكبر لشبكة عبر/ دولية من الأفراد والمنظمات المهتمة بتحليل المنطقة بما يتسق مع أطر المنظور السياسي الدولي للولايات المتحدة. يتضح الأسلوب الذي أنجزوا به هذا حينما ننظر إلى ظهور عُقد محددة لتلك الشبكة غير الرسمية، أو أماكن تجمع المشاركين فيها معا - الأكاديميون، رجال الأعمال، الصحفيون، مسؤولو الحكومة وآخرون - لتبادل الأفكار مع نظرائهم. كما وفر عدد من الإصدارات وسائل إضافية للتواصل بين مختلف المجموعات في مختلف الأماكن. إن تفحص تلك العقد يكشف لنا الأسلوب الذي كانت تعمل به تلك الشبكة غير الرسمية وكيف كان يتم تداول المعرفة المقدسة والعلمانية (الدنيوية) عن تخطيطات الشرق الأوسط وعن الدور المناط بالولايات المتحدة في المنطقة.

تتيح لنا التجمعات التي نظمها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي التعرف على أحد نماذج عقد تلك الشبكات. وبأساليب عديدة، كان مجلس العلاقات الخارجية في حد ذاته شبكة من مسؤولي الحكومة، والأكاديميين، والصحفيين. ورجال الأعمال من نوى المكانة والارتباطات الجيدة، مهتمين بعلاقات الولايات الخارجية. كادت تكون عضوية تلك المجموعة النخبوية، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى طوال الثمانينيات، وتُشكّل طقس مرورٍ ضرورياً لمن يطمح في أن يكون ضمن صناع السياسة رفيعي المستوى ويعامة. كان المجلس يشجع ويعزز سياسة خارجية نشطة ذات طابع دولي للولايات المتحدة، وشجع على ترسيخ إجماع الحرب الباردة ثنائي الطرف (على أساس وجود طرفين متنازعين في تلك الحرب) والذي هيمن على خطاب الولايات المتحدة منذ السنوات النهائية للأربعينيات

وحتى أواسط الستينيات. تورط المجلس بعمق في التطور الفكري للعلاقات الخارجية الأمريكية، وشارك في هذا التطور بتوليد مادة تغذية من داخل برات هاوس Pratt House الذي اتخذه المجلس مقرا له بعد عام ١٩٤٥، كانت تلك المادة هي التي وفرت الأسس للسياسات البازغة في كثير من الأحيان.

وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط كان أحد مواضيع نقاشات المجلس وإصداراته قبل الحرب العالمية الثانية - عقدت أول مجموعة دراسية لها علاقة بالموضوع عام ١٩٢٧ - إلا أنه لم يحدث وأن تم تحديد الشرق الأوسط كمنطقة موضع اهتمام خاص سوى في عام ١٩٤٠، تلك السنة التي نشر فيها ويليام وسترمان استنتاجاته من دراسة عن أثر الحركات القومية في شئون العالم. كان وسترمان مؤرخا بجامعة كولومبيا وكان قد تلقى تدريبه كمتخصص في الشرق الأدنى القديم، وعمل ضمن تنظيم «Inquiry»، وفي النهاية تولى منصب رئاسة قسم الشرق الأوسط في لجنة التفحص التي شكلها الرئيس وودرو ويلسون للذهاب إلى مباحثات مؤتمر فرساي. عمل أيضا في عام ١٩٤٠ ضمن لجنة التخطيط التابعة لوزارة الخارجية. واستنادا إلى خبراته هذه، رأى وسترمان أن الشرق الأوسط هو أكثر منطقة في العالم معرضة لتأثيرات «أعمال العنف الممزقة» نتيجة للحركات القومية. وفي سلسلة من «دراسات الحرب والسلام» أجريت ما بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٥، أبرز مجلس العلاقات الخارجية مرة أخرى الشرق الأوسط كمنطقة ناضجة لحدوث المشاكل وأوصى بتواجد موسع للولايات المتحدة هناك.

استخدم المجلس تلك التقديرات نقاطا لبدء تحليلاته للشرق الأوسط بعد الحرب، وابتداء من نهاية الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات قام بتنظيم عشر «مجموعات دراسية» للمنطقة، وكالمعتاد، كانت كل مجموعة مكونة من عدد مشاركين يتراوح بين خمسة عشر وعشرين فردا، ورئيس لها، ومقرر للمجموعة أنيط به كتابة محاضر وقائع ما يجرى، وسكرتير أبحاث، وقائد نقاش مختلف لكل من الاجتماعات

الشهرية الدورية التي استمرت تعقد لمدة ستة أشهر تقريبا. وفي غالبية الحالات، كان قائد النقاش لكل اجتماع يقوم مقدما بتقديم ورقة يوجز بها القضايا التي سوف يتم تفحصها. وفي بعض الأحيان كانت تلك المهمة تناط بسكرتير الأبحاث، الذي عادة ما كان يقوم، ومعه الرئيس بصياغة استنتاجات المجموعة في هيئة مقال أو مسودة كتاب بمجرد أن تُختتم الاجتماعات، ثم يقوم مجلس العلاقات الخارجية بنشر تلك المادة كمقال متخصص مستقل بدورية «فورين أفيرز». كان بين العناوين والمقالات التي نشرتها «مجموعات دراسات الشرق الأوسط» ما يلي: «الدفاع عن الشرق الأوسط»، «الإسلام والعالم الحديث»، وتعاط مع موضوع سياسة القومية العربية الخارجية، والصراع العربي / الإسرائيلي / الفلسطيني بين موضوعات أخرى. كان بين من حضروا تلك الاجتماعات بشكل منتظم: هالفورد هوسكينز، هارولد هوسكينز، وليام إدي، فيليب حطى، جون بادو، جيه سي هورويتز، ويليام بوك، هاميلتون إيه. آر. جيب والصحفي هال ليمان، ومتخصصون في الشرق الأوسط من وزارة الخارجية، وتشارلس كريمانز وكريميت روزفلت من متخصصي الشرق الأوسط التابعين للسي أي إيه، وجيمس تري دوس المدير التنفيذي بأرامكو. أيضا، ومن هؤلاء، قام بادو، وكريمانز، وهورويتز وبوك بنشر أعمال في هذا الموضوع برعاية مجلس العلاقات الخارجية.

شكل معهد الشرق الأوسط العقدة الثانية في شبكة المتخصصين عبر/الدولية غير الرسمية. كان جورج كامب كايزر، وكان معماريا قضى وقتاً في الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الثانية، قد أسس المعهد عام ١٩٤٦ نتيجة لاعتقاده أن الأمريكيين كانوا بحاجة لمعرفة المزيد عن المنطقة لدى نهاية الحرب. كان مقر تلك المنظمة في واشنطن دي سي وكانت إحدى كليات الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكينز التي كانت قد أنشئت قبل ذلك بعامين. عمل هالفورد هوسكينز، المتخصص في الشرق الأدنى القديم، مديرا للمؤسستين. تضمن

الأعضاء المؤسسون، إلى جانب هالفورد وهوسكينز كريستيان هرتز، السناتور عن ولاية ماساتشوستس والذى أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية، ومتخصصاً شاباً فى شؤون الشرق الأوسط يدعى هارفى هول. وفى عام ١٩٤٨ أصبح معهد الشرق الأوسط تنظيمًا مستقلاً، وبمرور الوقت التحق بعضويته أشخاص مثل جون بادو؛ وجورج ماكجى؛ وباركر هارت؛ وريموند هاير من مسئولى وزارة الخارجية؛ وجيمس ترى دووس المدير التنفيذى بأرامكو، والأكاديميين جيه. سى هوورويتز وويليام بوك، وكرميت روزفلت عميل السى آى إيه.

عمل المعهد على تيسير الاتصال بين المتخصصين برعايته مؤتمرات سنوية وفُرت منبرا لتفحص القضايا الملأمة لوقتها بنشرها فى دورية المعهد «الميدل إيست جورنال». تعاطت تلك المؤتمرات مع عدد من القضايا مثل «الإسلام فى العالم الحديث» (١٩٥١)، «الحركات القومية فى الشرق الأوسط» (١٩٥٢)، «تطور الشرق الأوسط» (١٩٥٣)، «التوترات فى الشرق الأوسط» (١٩٥٦)، و«الأمة العربية» (١٩٦٠). عادة ما كانت تلك المؤتمرات تقام فى فصل الربيع من كل عام حيث كان المعهد يأتى بعدد من الأكاديميين البارزين، ومسئولى الحكومة، وأفراد من المنطقة نفسها أيضا. وعلى مر السنوات كان بين المشاركين فى تلك المؤتمرات فيليب حطى (١٩٥١)، ويلفرد كانتول سميث (١٩٥١) وجيه. سى هوورويتز (١٩٥٢)، وجيمس ترى دووس (١٩٥٣) وويليام بوك (١٩٦٠) وچون بادو (١٩٥٣ و١٩٦٠). فى البداية ترأس تحرير دورية المعهد «ذا ميدل إيست جورنال» هارفى هول عام ١٩٤٧، وكانت تنشر مقالات تتعاطى مع قضايا معاصرة وتاريخية تتعلق بالمنطقة نفسها وموضوعات عن العلاقات الأمريكية/ شرق الأوسطية. قام الأكاديميون، ورجال الأعمال، والصحفيون، ومسئولو الحكومة العاملون منهم والمتقاعدون بالنشر فى الدورية أو عملوا فى مجلس تحريرها. تضمنت الدورية أيضا مراجعات لكتب كتبها كثير من أكثر الخبراء تأثيرا آنذاك، أو كتب أخرى عن تلك الأعمال.

عمل ظهور المجال الأكاديمي لدراسات الشرق الأوسط، وتوسع مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة واهتماما بها، وانبثاق الهيئات من أمثال مجلس العلاقات الخارجية ومعهد الشرق الأوسط كمواقع للاتصال بين الخبراء الجدد، عمل على إضفاء الصبغة المؤسسية على المعرفة عن الشرق الأوسط والخبرة في هذا المجال. غدا الأفراد والتنظيمات التي أوردنا ذكرها، ومعهم آخرون، يشكلون شبكة عبر/ دولية غير رسمية من المتخصصين في الشرق الأوسط الحديث. حدّد هؤلاء الخبراء الذين تم اجتذابهم من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ومن الشرق الأوسط ذاته، حددوا هويتهم لأنفسهم بصفاتهم مهنيين يتقاضون رواتب من أجل تخيّل المنطقة بما يتسق مع مكانها في التوجه الدولي للولايات المتحدة. كانت مهمتهم هي جعل القوى الحية النشطة في المنطقة والقضايا المهمة في العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط مفهومة لصناع السياسة وللجمهور الأمريكي الأوسع أيضا. تنقل كثير من المتخصصين بين عالم الأكاديميا وعالم البيزنس والحكومة وتشاوروا مع بعضهم أثناء الاجتماعات في أماكن مثل مجلس العلاقات الخارجية ومعهد الشرق الأوسط.

قبل تفحص العدسات التي من خلالها تخيل أفراد الشبكة الشرق الأوسط، من المهم أن نبين أن تعليقات الشبكة في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات كانت تبدأ ببعض التوكيدات البديهية على الأهمية الاستراتيجية الحيوية للمنطقة أثناء الحرب الباردة والتي كانت قد استخدمت لتبرير توسع دراسات الشرق الأوسط. وكما بين كرميت روزفلت عام ١٩٤٩، وهو الذي كان قد عمل بمكتب الخدمات الاستراتيجية OSS أثناء الحرب ثم أصبح أحد مشاهير عملاء النسي أي إيه، فإن الشرق الأوسط يقع في ملتقى إفريقيا وآسيا وأوروبا. أشار روزفلت باستخدامه لغة لا تختلف كثيرا عن تلك التي كان ألفرد ثاير مهان قد استخدمها قبله بنصف قرن، أشار إلى المنطقة بصفحتها «صُرّة ثلاث قارات». ثم أضاف ويليام بوك بعد ذلك أن الشرق الأوسط كان «قد ظل منذ وقت طويل وعاء الذهب الذي يقع في الطرف

البعيد لتطلعات وتخييلات السياسات الخارجية بالنسبة للقوى الغربية وروسيا إذ إن الظروف قد تجمعت لتجعل منه جائزة ثمينة في السوق العالمية».

بالنسبة للخبراء الجدد وهم يتخيلون الشرق الأوسط، شكلت قناة السويس التي تصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض شذرة (كتلة) ذات أهمية كبرى في وعاء الذهب هذا. كانت القناة تسهل للفرنسيين الوصول إلى مستعمراتهم في آسيا، وأسمائها البريطانيون «شريان حياة الإمبراطورية» وبخاصة شريانها إلى «أولؤة التاج» أي الهند. لم يقلل زواء الاستعمار بعد الحرب من أهمية قناة السويس أو الطرق المائية الأخرى بالمنطقة مثل الخليج الفارسي، بل العكس كان صحيحا. ففيما ضعفت قبضة أوربا على الأراضي الإفريقية والآسيوية وشرق الأوسطية، وتساعدت حدة توترات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي، أضحي من بالغ الأهمية التحكم في خطوط الملاحة البحرية التي تمر منها الموارد والتجارة والمعدات العسكرية وتطلبت المشاركة في الاقتصاد الاستهلاكي الجماهيري الدولي الذي تجددت حيويته بعد الحرب والقائم على أساس التجارة المتوسعة في أرجاء العالم تطلبت ذلك التحكم. كان عدم التمكن من التحكم في قناة السويس يعني زيادة هائلة في تكلفة نقل النفط والموارد الأخرى، والتي كان لابد وأن يتعين نقلها حول إفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح. الأمر الذي كان سيعنى أيضا جعل الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي آسيا أكثر صعوبة.

بيد أن إتاحة الوصول إلى النفط والتحكم في مصادره كان أهم من أي شيء آخر إذ أكد غالبية المعلقين على دوره الحيوي في الإبقاء على جيوش قوية، و أيضا على اقتصاد عَفَى يقوم على أساس الاستهلاك الجماهيري واسع النطاق. بين هالفورد هوسكينز، الذي كان كما أوضحنا متخصصا سابقا في الشرق الأدنى القديم، بين في عام ١٩٥٠ أن النفط «عامل جوهرى للسلامة الاقتصادية لأية دولة حديثة»، ورأى أنه «قوة في وقت السلم من أجل تطوير أية تنمية صناعية كبيرة

والحفاظ عليها. وقوة في وقت الحرب أيضا من أجل توسيع الصناعة وإمداد الأمة بالطاقة والحيوية وهي تخوض المعركة». لدى نهاية الحرب العالمية الثانية كان بحوزة الشرق الأوسط أكبر نسبة من احتياطات النفط المعروفة، و من ثم اكتسبت المنطقة أهمية دولية هائلة، ثم أضحت تلك العوامل جميعها أكثر أهمية وجلاءً في أزمته ما بعد الحرب التي سادتها الاضطرابات، وبخاصة أن احتياطات النفط في الولايات المتحدة تراجعت واقتربت البلاد من أن تصبح مستوردة خالصة للبترو.

كان النفط أيضا ضمن الاهتمامات الجوهرية لمطلى الاستخبارات بالسى أى إيه والذين سعوا إلى تحديد قدر أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لاقتصادات الولايات المتحدة والبلاد الأوربية. فى عام ١٩٥١، جاء فى تقرير الاستخبارات القومية حول أهمية النفط الإيرانى وشرق الأوسطى لأوربا الغربية، أنه يتوقع فى حالة عدم إتاحة الحصول على جميع تزويدات النفط شرق الأوسطية «سيكون من الضرورى فرض تخفيض حوالى ١٠٪ من إجمالى استهلاك النفط فى العالم غير السوفييتى، حتى بعد وصول الزيادة المتوقعة للإنتاج من مصادر أخرى إلى حددا الأقصى». ثم مضى التقرير، وهو يزيد توضيح أهمية بتروال الشرق الأوسط يقول: «فى الوقت الحاضر ليس ثمة وسيلة يمكن التنبؤ بها والتي من خلالها يمكن الوصول إلى حالة مرضية من التكيف على فترة أطول من الزمن مع فقدان التام لنتف الشرق الأوسط، إلا إذا تم اكتشاف احتياطات جديدة فى أماكن أخرى، أو تطوير مصادر جديدة للطاقة. من ثم، لن تتمكن أوربا الغربية من التعويض عن بتروال الشرق الأوسط سوى بتغييرات عميقة فى بنيتها الاقتصادية المخطط لها فى الوقت الراهن». وهكذا، رأى التقرير أن فقدان بتروال الشرق الأوسط، وبخاصة بتروال إيران، سيكون له أثر شديد الوطأة على بريطانيا بوجه خاص وهى التى كانت تتحكم فى مجمل الصناعة النفطية بإيران والتي كانت تتلقى ٧٠٪ من نطفها من الشرق الأوسط، وفقاً للسى أى إيه،

اتفق أعضاء الشبكة غير الرسمية من المتخصصين في فترة ما بعد الحرب مع صناع السياسة على أن النفط وصراع الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي كانا يبرران اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط وتدخلها بالمنطقة، وكانا يتطلبان إنتاج مزيد من المعرفة عنه. بيد أنه ووفقا لما كان إى. إيه. سبأيزر قد أقرّ به عام ١٩٤٧ عندما دعا لوجود مزيد من المتخصصين، فلم يكن من المحتمل لمنتجى المعلومات ومحلليها أن يعترفوا دائما بالسياسات التي تُصنع في الطرف الآخر من الخط أو يوافقوا عليها. وفي الواقع، وكما سنبين في الفصول اللاحقة، ففيما كان المشروع الفكري لإنتاج الخبرة والخبراء في مجال الشرق الأوسط يسير قدما، فقد رأى بعض المشاركين فيه أن جزءا من مهمتهم يقتضى نقد السياسات التي اعتقدوا أنها خاطئة والعمل على إعادة توجيهها. بيد أنه فإن مثل تلك الاختلافات لم تقع إلا ابتداء من منتصف الخمسينيات.

الخلاصة:

طوال منتصف القرن التاسع عشر، كانت معرفة الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط تُستمدّ من روايات المغامرين، والأسرى، والمبشرين والسياح التي كانت بعامة، تعرض المنطقة على أنها مكان متخلف يحتاج إلى الخلاص المقدس والدينيوى على أيدي الولايات المتحدة. أيضا، عمل ظهور مبحث الدراسات الأكاديمية للشرق الأدنى القديم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على مزيد من التأكيد على أسلوب تخيل الشرق الأوسط ذاك وذلك بتركيز الاهتمام على فترة من الماضي الغائر في القدم.

لكن هذا الشكل من المعرفة والخبرة المقدستين واجه تحديات متنامية في السنوات المبكرة من القرن العشرين فيما بدأت مصالح الولايات المتحدة الكوكبية المتوسعة، والحرب العالمية الأولى وصناعة النفط الدولية الصاعدة، بدأت في جذب اهتمام الاستراتيجيين والصحفيين والمسئولين الحكوميين إلى الشرق الأوسط

المعاصر. وفي البداية، قام قدامى المبشرين والمتخصصين في الشرق الأدنى القديم بسد الحاجة إلى المعلومات عن الشرق الأوسط الحديث واستغلال الوضع لتمير معرفتهم عن الشرق الأوسط القديم لتصبح مرجعية عن الحاضر معترفاً بها، وبهذا تمكنوا من توسيع نطاق تأثير الإطار الاستشراقي لتخيل الشرق الأوسط الذي كان قد ظل قائماً وتثبيته.

أوضحت الحرب العالمية الثانية مواطن الضعف المتأصلة في نظام إنتاج المعرفة واستهلاكها ذلك، وأدت، ومعها الحرب الباردة المنبثقة عن أوضاع ما بعد الحرب إلى مطالبات بنظام جديد لتدريب المتخصصين على إنتاج معرفة علمانية جديدة عن الشرق الأوسط المعاصر. ونتيجة لذلك، انبثقت في الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى ومنتصف خمسينيات القرن العشرين، شبكة غير رسمية، ذات طابع عبر/ دولي أحياناً، من الأفراد الذين غنوا مهنيين بتزايد تقاسموا اهتماماً مشتركاً بالشرق الأوسط المعاصر، وكانوا يتقاضون رواتب نظير تفسير المنطقة لجماهير الأمريكيين، وعملوا على تعزيز الصبغة المؤسسية المتزايدة لإنتاج كل من المعرفة المقدسة والدينيوية عن المنطقة.

في بدايات ستينيات القرن العشرين، ظهرت ثلاثة تقييمات منفصلة لذلك النظام الجديد لإنتاج المعرفة عن الشرق الأوسط واستهلاكها، ولكانها في توجه الولايات المتحدة الدولي. قارب كل من تلك التقييمات الموضوع من زاوية مختلفة بما كان يناسب الجهة التي أصدرته. استعرض التقييم الأول الذي قام به وانفرد هالپرن عالم الاجتماع بجامعة برينستون ومحلل الاستخبارات السابق بوزارة الخارجية، خمسة إصدارات كانت قد نُشرت مؤخراً وقدم قائمة أكاديمية بتفاصيل المجال الجديد لدراسات المنطقة حيث تبين وجود اختلاف كبير عما كانت تلك الدراسات عليه في أواخر الأربعينيات حينما لم يكن سوى عدد قليل من الأكاديميين يركزون على المنطقة. وفقاً لهالپرن الذي استند إلى مسح أجراه جيه. سي. هورويتز؛ فإنه بحلول عام ١٩٦٢ كان ثمة ما يربو على أربعمئة من الأكاديميين في أنحاء أمريكا

يقومون بتدريس مناهج دراسية تتعاطى مع الشرق الأوسط بشكل أو آخر. لكن، وعلى الرغم من ذلك، ظل ثمة فجوات مهمة في المعرفة المتداولة وكانت التوترات داخل ذلك المجال مازالت قائمة. بين هالبرن أنه وعلى الرغم من أن بؤرة الدراسات الاستشراقية التي تركزت على النصوص وعلى الطبيعة الثابتة للإسلام كانت في غير موضعها بدرجة جعلت تلك الدراسات جد معيبة إلا أن التركيز الأحدث على القضايا المعاصرة المحضة أغفل مسيرة التغيير، علاوة على ذلك، فعلى الرغم من أهمية وصف الأوضاع الراهنة، فإنه ينبغي قراءة تلك الأوضاع من خلال «إطار تحليلي أكثر منهجية»؛ وأورد هالبرن مقترحات عدة من أجل تحقيق ذلك تتضمن تفحص العلاقة بين قوى المنطقة الداخلية والقوى الخارجية المؤثرة فيها، والتحليلات المقارنة التي قد تؤكد الفكرة السائدة عن استثنائية الشرق الأوسط أو تنفيها، والتركيز المتزايد على تغير الإسلام بمرور الوقت، وبحث أوجه من الثقافات، والاقتصادات، والسياسات شرق الأوسطية التي يحتمل ألا تكون لها أية علاقة بالدين.

ظهر التقييم الثاني الأكثر إيجازاً وتفاوتاً في عدد يوليو/ أغسطس في دورية «سعودي أرامكو وورلد» وكانت إصداراً داخلياً لشركة النفط المهيمنة. كاتبه هو جون ستاركى الذى بين أن الأمريكين ككل غدوا أقل تشوشاً بكثير كما كانوا في عام ١٩٣٩ حينما سأل رجل أعمال من بالتييمور أكاديمياً زائراً «أبستطاعة ثلاثة ملايين مسلم أن يعيشوا بالفعل فى صحراء؟»، أثنى ستاركى على «جهود الصحافة الأمريكية التي بدأت تتفحص المناطق [الغرائبية] السابقة من العالم بأسلوب ثاقب». لكنه عزا الفضل الأكبر فى تحسن المعرفة بالمنطقة إلى المعلمين الأكاديميين. إذ رأى أن تنامي دراسات الشرق الأوسط كان لها أفضل الأثر لأن تلك الدراسات أسهمت فى «نشوء فهم جديد للشرق الأوسط، لتاريخه، دينه، شعوبه، أماله، طموحاته ومشاكله». وهكذا، ووفقاً لستاركى، فلا بد أن أى رجل أعمال بالتييمور ينتمى إلى منتصف الستينيات سيعلم أن صورة الشرق الأوسط التي كانت سائدة منذ ربع قرن «لم تكن فقط زائفة، بل خطيرة أيضاً».

كتب ويليام آر. بوك المراجعة الثالثة حيث كان في خريف ١٩٦٥ في وضع مثالي، يتيح له تقييم المشهد لأنه كان قد قسم العقد السابق بين العمل الأكاديمي والعمل الحكومي، وكان وقتئذ قد التحق مؤخرا بجامعة شيكاغو لينشئ مركزا جديدا لدراسات الشرق الأوسط. وضع القضايا في إطار أوسع من ذلك الذي استخدمه هالبرن أو ستاركى، وواجه مباشرة كثيرا من المشاكل التي تسبب فيها استخدام الحكومة للخبرة الأكاديمية لدعم السياسة. مثلا، أقر بوك أن التمويل الحكومي كان يلعب دورا كبيرا في تحديد نوع الأبحاث وأجندات التدريس بالجامعات، وأن المعرفة النظرية المجردة التي كان الأكاديميون ينتجونها كانت أحيانا تبدو على مسافة جد كبيرة من الاهتمامات العملية لصناع السياسة. اعترف أيضا أن سياسة الولايات المتحدة في مناطق متعددة من بينها الشرق الأوسط ظلت على مدى عدة سنوات سابقة موضع شكوك كثيرة من حيث صوابها، وتقبل حقيقة أنه من واجب الأكاديمى توضيح أوجه القصور والعيوب تلك. بيد أنه كان ثمة نقطة جوهرية أقر بها بوك ولم يتحدها أبدا، إذ إنه لم يسائل فكرة أنه، وعلى الرغم من جميع التوترات بين الأكاديميا والحكومة، فالعلاقة بين الطرفين ينبغي أن تظل سليمة لا تمس. الأخرى أنه رأى أن تلك التوترات كانت عاملا مهما في نجاح العلاقة، وبيّن قائلا: «لأن الأمريكيين أصبحوا على وعى تام بمسئولياتنا الجديدة التي اضطلعنا بها في جميع أرجاء العالم، ولأن الإجابات الموجودة عن المشاكل الدولية الخطيرة لا تحوز رضاهم، فإن الشئون الخارجية هي المجال الذى تجذب فيه الجماعة الأكاديمية والحكومة إحداهما الأخرى وتصدها بأكبر قدر من القوة والحيوية». وكما سنرى لاحقا، لم يشعر الجيل التالى من خبراء الشرق الأوسط المهنيين، وبخاصة الأكاديميون منهم، بارتياح لتلك الفرضية.